تقرير الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

ديسمبر 2011

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

P C H R

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان
P C H R

تقرير الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

ديسمبر 2011

جدول المحتويات

المقدمة ٥

أولا: الإطار القانوني للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي ٧

ثانياً: حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية ١١

انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الفلسطينية ١٤

أولاً: أبرز انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة: ١٤

انتهاكات من قبل جهات رسمية ١٥

مصادرة كتب وروايات بادعاء مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية ١٥

تعرض الصحفيين لانتهاكات مركبة خلال تغطيتهم لمبادرة آذار لإنهاء الانقسام ١٦

استدعاء، احتجاز، اعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم ٢١

منع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية ٢٥

استدعاء، احتجاز، اعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير ٢٧

انتهاكات من قبل جهات غير رسمية ٣٠

ثانياً: أبرز انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية ٣٠

انتهاكات من قبل جهات رسمية ٣١

التضييق على عمل قناة القدس الفضائية ٣١

استدعاء، احتجاز، اعتقال صحفيين على خلفية تأديتهم عملهم ٣٣

استدعاء، احتجاز، اعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير ٣٤

منع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية ٣٦

انتهاكات من قبل جهات غير رسمية ٣٨

ثالثاً: حالة الحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية ٢٩

انتهاكات الحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الفلسطينية ٤٢

أولاً: أبرز انتهاكات الحق في التجمع السلمي في قطاع غزة ٤٢

إجراءات أمنية مسبقة لمنع فعاليات إحياء ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ (٤٦) ٤٣

إجراءات أمنية رافقت مبادرة «يوم الكرامة» وتفريقها ٤٦

مبادرة ١٥ آذار لإنهاء الانقسام ٤٧

انتهاكات أخرى للحق في التجمع السلمي ٥٧

منع تجمعات خاصة لا تتطلب الإشعار وفق قانون الاجتماعات العامة ٦١

ثانياً: أبرز انتهاكات الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية ٦٦

خلاصة وتوصيات ٧١

المقدمة

تولي وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالحقوق المدنية والسياسية ضمن اهتمام المركز بأوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام على اعتبار أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ. وتعمل الوحدة على بلورة مؤشرات قياس لعملية التحول الديمقراطي في السلطة الوطنية الفلسطينية، موقنة بأهمية هذه المؤشرات في المساهمة في رسم معالم المستقبل، وما يتطلبه من استحقاقات لرفد الجهود والمساعي من أجل بناء نظام حكم ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بكافة حقوقهم التي نصت عليها المعايير والمواثيق الدولية، ومن خلال الفصل بين السلطات وسيادة القانون والمشاركة السياسية.

وباعتبار أن الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي دعامتان أساسيتان من دعائم الديمقراطية لتتحقق عملية التحول الديمقراطي بصورة صحيحة، يُسخر المركز الفلسطيني الكثير من الجهود في سبيل حماية هذين الحقين، وضمان التمتع بهما من قبل المواطنين كافة. وفي هذا السبيل، عكفت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز على إصدار تقارير دورية توثق انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في مناطق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية. واستمراراً للعمل في هذا الشأن، يضع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بين يدي القارئ هذا التقرير العاشر من نوعه حول حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الفلسطينية، والذي يغطي الفترة الممتدة من ١ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى ٣١ أغسطس ٢٠١١.

تميزت الفترة الزمنية قيد البحث باستمرار حالة الانقسام السياسي بين شطري الأرض الفلسطينية المحتلة، الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار تداعياتها المدمرة على النظام السياسي الفلسطيني بأسره. السلطة التنفيذية للسلطة الوطنية منقسمة إلى حكومتين، إحداهما تدير شئون الضفة الغربية وتبسط سيطرتها الأمنية فيها، والأخرى تدير شئون قطاع غزة، وتبسط سيطرتها الأمنية، فيما لا تزال السلطة التشريعية معطلة جراء حالة الانقسام السياسي، وهو ما عطل بدوره مهمة المسائلة والرقابة البرلمانية على عمل السلطة التنفيذية ومحاسبتها، إضافة إلى مهمة التشريع الأساسية والتي كان يُنتظر منها إعادة تشريع وصياغة قوانين ديمقراطية، ومن بينها قانون المطبوعات والنشر. وقد أسفرت حالة

الانقسام السياسي أيضاً عن انقسام السلطة القضائية إلى سلطتين مختلفتين إحداهما في الضفة والأخرى في غزة. وفي ضوء ما سبق، فقد استمرت حالة حقوق الإنسان الفلسطيني بالتدهور، في غياب وجود نظام سياسي ديمقراطي موحد يدير شئون السلطة الفلسطينية، وبالتالي استمرت حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي بالتدهور، وكانت ضحية الانقسام السياسي.

وفي ضوء ذلك، ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول:
يتطرق إلى الإطار القانوني للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية، وأهم الملاحظات التي وضعها المركز على التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم هذين الحقين.

الجزء الثاني:
يلقي الضوء على واقع الحق في حرية الرأي والتعبير في الأراضي الخاضعة لولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، ويصف القيود والإجراءات التي أعاقت هذا الحق، ويرصد الانتهاكات والاعتداءات التي تمكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيقها والتي نُفذت في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية على خلفية الرأي والتعبير.

الجزء الثالث:
يتناول الحق في حرية التجمع السلمي خلال الفترة قيد البحث، ويشمل الانتهاكات التي رافقت ممارسة هذا الحق.

وفي النهاية يخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي لرفد الجهود ومساعي النضال من أجل بناء نظام حكم ديمقراطي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولا:
الإطار القانوني للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي

خلال الفترة قيد البحث لم تطرأ أية تحولات بنيوية على الإطار القانوني الذي ينظم ويقيد ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير في مناطق ولاية السلطة. فقد بقي القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، (الدستور المؤقت)، قانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥، والمرسوم الرئاسي بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، المرجعية الدستورية والقانونية التي تنظم ممارسة هذا الحق. وإن كان القانون الأساسي قد وفر حماية خاصة لممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، فإن التشريعات الأخرى السارية المفعول تقوض في جوهرها هذا الحق وتعطي صلاحيات واسعة للسلطات المختصة بفرض قيود تمس جوهر الحق في حرية الرأي والتعبير وتفقده مضمونه. فقد انتقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥، الصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات، لما جاء فيه من قيود تقلص من الحيز المتاح لممارسة الحق في حرية العمل الصحفي والنشر، وحرية الأفراد في تلقي المعلومات وتداولها دون أية قيود. ويمكن إجمال تلك القيود في ثلاثة جوانب، هي:

أولاً: قيود خاصة بالتراخيص: فالقانون يعطي وزير الإعلام الحق برفض التراخيص «ترخيص المطبعة والمطبوعة، تراخيص خاصة بالصحف»، وهو ما يتناقض مع مبدأ حرية الرأي والتعبير المكفول في القانون ذاته.

ثانياً: المنوعات والمحظورات: يتضمن القانون قائمة طويلة من المنوعات والمحظورات صيغت بطريقة فضفاضة غير واضحة وقابلة للتأويل. ومن بين تلك المنوعات على سبيل المثال (الامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والمسئولية الوطنية ...، أن لا تتضمن ما يخل بالأخلاق والقيم والتقاليد الفلسطينية، والامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكي العنف والتعصب والبغضاء)، رغم أن تلك المفاهيم فضفاضة وغير واضحة وقابلة لسوء الاستخدام. كما تضمنت قائمة المحظورات هذه أمور مثل حظر التمويل الخارجي وحظر ارتباط الصحفي مع أيه جهات أجنبية إلا من خلال نظام مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية.

ثالثاً: الملاحقة القضائية: يتضمن القانون قائمة طويلة أيضاً من العقوبات بالسجن أو الغرامة أو كلتاهما، تطال رئيس التحرير، الصحفي / كاتب المقال، مالك المطبوعة، وصاحب المطبعة. وهو ما ساهم في فرض قيود ذاتية على الصحافة خوفاً من الملاحقة القضائية.

وطالما ذكر المركز بأن قانون المطبوعات والنشر قد صدر بمرسوم رئاسي قبل

تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وكان يتوجب على المجلس التشريعي إعادة النظر في هذا القانون، إما من أجل إعادة إصداره أو تعديله أو إلغائه. ومنذ ذلك التاريخ والمركز يطالب المجلس التشريعي بتعديل هذا القانون بما يكفل احترام الحق في حرية الرأي والتعبير وفقاً لما نص عليه القانون الأساسي (الدستور المؤقت) والمعايير الدولية ذات العلاقة. غير أن مطالب المركز لم تجد آذاناً صاغية من قبل المشرع الفلسطيني حتى الآن.[١]

وفي سياق الحق في حرية الرأي والتعبير أيضاً، اعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن المرسوم الرئاسي رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، الصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٩٨، يشكل مسًا خطيراً بهذا الحق، لما يفرضه من قيود تقلص- إلى أقصى درجة- من الحيز المتاح للمواطنين لممارسة حقهم في الرأي. وكان المرسوم قد جاء في إطار الالتزامات التي ألقيت على كاهل السلطة الوطنية بموجب مذكرة التفاهم «واي ريفر» التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أكتوبر من العام ١٩٩٨، وتضمنت، من بين أشياء أخري، آليات للتعاون الأمني بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.[٢]

أما فيما يتعلق بالإطار القانوني الذي ينظم الحق في التجمع السلمي، فلم تطرأ أية تغيرات على القوانين المنظمة لهذا الحق في مناطق ولاية السلطة. فقد بقي القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، وقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، المرجعية الدستورية والقانونية التي تنظم ممارسة هذا الحق. وبينما يوفر هذا الإطار القانوني حماية خاصة للحق في التجمع السلمي، بما في ذلك الحق في تنظيم المسيرات السلمية وعقد الاجتماعات العامة وغيرها من مظاهر الحق في التجمع، ظلت اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، التي أصدرها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بصفته وزيراً للداخلية، بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٠٠، بناءً على المادة (٧) من القانون، أداة رئيسية للسلطة التنفيذية لمنع وفرض القيود على ممارسة هذا الحق.

---

١ لمزيد من المعلومات حول موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من قانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥، راجع الدراسة الصادرة عنه بعنوان: "ملاحظات نقدية على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية". غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات ١، الطبعة الأولى، ديسمبر ١٩٩٥.

٢ لمزيد من المعلومات حول موقف المركز من المرسوم الرئاسي، راجع البيان الصحفي الصادر عنه بعنوان: "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يبدي قلقه من المرسوم الرئاسي رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض" بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

وقد اعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن اللائحة التنفيذية قد جاءت لتفرض العديد من القيود على ممارسة الحق في التجمع السلمي، وتخالف النهج الديمقراطي الذي رسمته السلطة الفلسطينية في القانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة. ورأى المركز في مواد اللائحة التنفيذية قيوداً على الحق في التجمع السلمي خلافاً للقانون ذاته، وكان من أبرز تلك القيود: أولاً) أعطت المادة (٦) من اللائحة للشرطة الحق لإنهاء أي اجتماع وفضه إذا قدّرت الشرطة أن الاجتماع خرج عن الهدف المحدد له. ثانياً) رغم مخالفة المرسوم الرئاسي رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، لروح وجوهر القانون الأساسي، ورغم أنه يحوى مصطلحات ضبابية فضفاضة وغامضة مثيرة للجدل، إلا أن اللائحة التنفيذية أعطت هذا المرسوم حيزاً لا بأس به مما يترتب عليه العمل على تضييق ممارسة الحق في التجمع السلمي. فقد نصت المادة (٩) من اللائحة على أنه «يجب على منظمي الاجتماع أو المسيرة مراعاة أحكام المرسوم الرئاسي رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض.» ثالثاً) نصت المادة (١١) من اللائحة على أن: «يكون رد الشرطة على الإشعار المشار إليه في (المادة ١) من هذه اللائحة على شكل ترخيص مكتوب وفق صيغة يقررها مدير عام الشرطة يسلم باليد لمقدم الطلب. وبناءً على هذه المادة، أصبح الغرض من إشعار المحافظ أو مدير عام الشرطة بنية منظمي عقد اجتماع هو الحصول على ترخيص من مدير عام الشرطة وليس إشعاره فقط دون ربط المسألة بموافقة أو عدم موافقة مدير الشرطة. كما ترك لمدير الشرطة الحق في تقرير موضوع الاجتماع أو هدف المسيرة. وكانت هذه اللائحة قد جاءت لاحقة لقرار صدر عن مدير عام الشرطة الفلسطينية بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٠٠ ونشر في الصحف الفلسطينية، يمنع فيه عقد الاجتماعات العامة دون الحصول على إذن مسبق من مدير الشرطة. وفي حينه انتقد المركز هذا الإعلان بشدة باعتباره انتهاكاً صارخاً لقانون الاجتماعات العامة نصاً وروحاً. وبتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٠، وبعد مشاورات مع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وكممثل عنهم، تقدم المركز الفلسطيني بطعن لدى محكمة العدل العليا، أكد فيه على عدم قانونية الإعلان المذكور. وبتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٠، أصدرت محكمة العدل العليا قراراً يوقف العمل- مؤقتاً- بالإعلان المذكور إلى حين إصدار قرار قطعي من قبل المحكمة المذكورة. إلا أن الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبصفته وزيراً للداخلية في حينه، قد أصدر اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٠، أي في اليوم التالي من تاريخ صدور قرار المحكمة. كما وجه المركز رسالة بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٠٦ إلى وزير الداخلية في حينه سعيد صيام، وحثه فيها على استخدام صلاحياته من أجل إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، أو تعديلها بما يتناسب مع القانون.

ثانياً:
حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود والجغرافية."

المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨

"لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها."

المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦-١٩٧٦

"لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون."

المادة (١٩) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣

"١. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام [باعتباره] حق للجميع يكفله.... القانون الأساسي، وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون؛
٢. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة؛ ٣. [حظر] الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي."

المادة (٢٧) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣

انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الفلسطينية

كان لتداعيات حالة الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية الأثر الأبرز خلال الفترة قيد البحث، وقد انعكست هذه الحالة سلباً على مختلف الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع فيها المواطنون الفلسطينيون. وكان الحق في حرية الرأي والتعبير ضحية تلك الحالة، فقد عمل طرفا الأزمة، الحكومتان في غزة ورام الله وأجهزتهما الأمنية على ارتكاب المزيد من الانتهاكات والاعتداءات بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى كتاب الرأي ومواطنين آخرين كل في منطقة سيطرته، وخاصة ضد التوجهات التي تتعارض مع توجهاتهما. وقد استمرت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة باستدعاء نشطاء حركة فتح، بعضهم بشكل متكرر، واحتجاز عدد كبير منهم لساعات طويلة، فيما استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية باعتقال نشطاء ينتمون إلى حركة حماس، لفترات طويلة، وإحالة عدد منهم إلى القضاء بتهمة الانتماء لتنظيم محظور، أو إثارة الفوضى. ولازالت الحكومة في غزة تمنع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاثة التي تصدر في الضفة الغربية، وهي (القدس، الحياة الجديدة، والأيام)، فيما تمنع الحكومة في الضفة الغربية طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة. إلا أن الفترة قيد البحث قد شهدت التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة بتاريخ ٠٤ مايو ٢٠١١، وقد رافق ذلك عودة عمل مراسلي تلفزيون فلسطين في قطاع غزة، وكذلك عودة بث فضائية الأقصى، التابعة لحركة حماس، من الضفة الغربية، إلا أن مكاتب أي من القناتين لم يعملا أو يُعاد فتحهما خلال الفترة ذاتها. فيما يلي استعراض لأبرز الانتهاكات التي وثقها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد البحث في قطاع غزة والضفة الغربية:

أولاً: أبرز انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة:

تواصلت الانتهاكات التي تنفذها الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية للحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة، وكان أخطرها على الإطلاق خلال الفترة قيد البحث تعرض صحفيين لانتهاكات مركبة خلال تغطيتهم لمبادرة ١٥ آذار لإنهاء الانقسام. وقد وثق المركز أيضاً انتهاكات أُخرى تمثلت في مصادرة كتب وروايات بادعاء مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية؛ استدعاء، احتجاز، اعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير؛ استدعاء، احتجاز، اعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم؛ ومنع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية. ورصد المركز

خلال الفترة قيد البحث انتهاكات ارتكبتها جهات غير رسمية "مجهولة الهوية." وكانت تلك الانتهاكات على النحو التالي:

انتهاكات من قبل جهات رسمية

مصادرة كتب وروايات بادعاء مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية

- بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١١، أقدمت المباحث العامة في مدينة غزة على مصادرة نسخ روايتي «شيكاغو» للكاتب علاء الأسواني، و«وليمة لأعشاب البحر» للكاتب حيدر حيدر، من مكتبتين، وذلك استناداً إلى قرار صادر عن وزارة الداخلية. ووفقاً لتحقيقات المركز ففي حوالي الساعة ١:٣٠ من بعد ظهر اليوم المذكور، فقد صادر أربعة أشخاص، أحدهم يرتدي زياً عسكرياً، وعرفوا عن أنفسهم بأنهم من جهاز المباحث العامة، نسخ روايتي «شيكاغو» و«وليمة لأعشاب البحر» من مكتبة ابن خلدون الواقعة مقابل جامعة الأزهر، غرب مدينة غزة. وقد أبرز عناصر المباحث لمالك المكتبة قراراً صادراً عن وزارة الداخلية في قطاع غزة يقضي بمصادرة عدة روايات من بينها الروايتين المذكورتين، وقد برر عناصر المباحث مصادرتهم للنسخ بأنها مخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية. وفي الوقت ذاته، توجه ثلاثة أشخاص يرتدون زياً مدنياً إلى مكتبة الشروق، الواقعة في المنطقة ذاتها، عرف الأشخاص عن أنفسهم بأنهم من جهاز المباحث العامة وأبرزوا قراراً صادراً عن وزارة الداخلية يقضي بمصادرة ثلاثة روايات وهي: «شيكاغو»، «وليمة لأعشاب البحر» و«المتعة المحرمة». صادر عناصر المباحث العامة نسخ روايتين إذ أن الرواية الثالثة لم تكن متوفرة في المكتبة. وكان قد سبق ذلك أن توجه شخصان يرتديان زياً مدنياً، وعرفوا عن أنفسهم بأنهم من جهاز الأمن الداخلي إلى مكتبة سمير منصور الواقعة مقابل الجامعة الإسلامية في شارع جمال عبد الناصر، غرب المدينة، وطالبا العامل في المكتبة إطلاعهم على روايتي «شيكاغو» و«وليمة لأعشاب البحر». وبعد أن اطلع أفراد الأمن على نسخ الروايتين طالبا العامل في المكتبة عدم بيعها لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها. وأفاد الرائد أيمن البطنيجي، المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية، لباحثة المركز في اتصال هاتفي بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١١، بأنه ليس لديه علم بتلك الإجراءات لكنه استطرد أن تلك الروايات مخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية. ولا تزال تلك الروايات ممنوعة من البيع في المكتبات في قطاع غزة حتى تاريخ إصدار هذا التقرير.

تعرض الصحفيين لانتهاكات مركبة خلال تغطيتهم لمبادرة ١٥ آذار لإنهاء الانقسام

اتخذت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة إجراءات مسبقة بحق عدد من الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام المحلية والدولية، وكان أبرزها: استدعاء صحفيين والتحقيق معهم؛ منع صحفيين إجراء مقابلات صحفية. إلا أن أشدها تلك الانتهاكات كان تعرُّض عدد من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء المحلية والدولية للملاحقة والضرب المبرح ومصادرة معداتهم من قبل أفراد الأمن خلال عملهم على تغطية التجمع الذي شارك فيه آلاف المواطنين بتاريخ ١٥ مارس / آذار. إضافة إلى اقتحام مكاتب صحفية وتحطيم محتوياتها خلال الأيام التالية لذلك التجمع والاعتداء على عدد من الصحفيين بالضرب، ووفقاً لتوثيق المركز فقد كانت أبرز تلك الانتهاكات ما يلي:

- بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١، توجه الصحفي سامح ديب رمضان، من سكان مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، ويعمل مراسلاً ومقدم برامج في إذاعة صوت الشعب، إلى مقر الأمن الداخلي في المدينة إثر تسلمه استدعاءً لمراجعة الجهاز. صادر أفراد الأمن المتعلقات الخاصة بالصحفي رمضان، ومن ثم أخضعوه للتحقيق، وذكر رمضان لباحث المركز بأن التحقيق معه تركز حول آرائه ومشاركاته على صفحات موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، كما تناول التحقيق آراءه التي ينشرها من خلال برنامج (حديث الضاحية) والذي يقدمه لصالح إذاعة صوت الشعب، ومن ثم أخلوا سبيله. وكان الصحفي رمضان كان قد تلقى اتصالاً هاتفياً بتاريخ ٠٥ فبراير ٢٠١١، من شخص عرف عن نفسه بأنه ضابط في جهاز الأمن الداخلي، وجه له فيها المتصل اتهامات بـ«التحريض على الثورة وتعميم فكر الثورة» من خلال البرنامج الذي يقدمه ومشاركاته على صفحة الـ (Facebook).

- بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١، اعترض أفراد الأمن الطاقم الصحفي الخاص بقناة فلسطين اليوم الفضائية، وطالبوهم بإعطائهم شريط التسجيل وذلك بعد انتهائهم من إجراء مقابلة صحفية مع شابين من نشطاء ائتلاف ١٥ آذار لإنهاء الانقسام، إلا أن المنتج أحمد غانم، أحد أفراد الطاقم رفض ذلك.[٣] اقتاد أفراد

٣ للمزيد من المعلومات حول الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية خلال الفترة التي سبقت تجمع (١٥ آذار)، راجع الجزء الثاني من التقرير، الحق في التجمع السلمي، ص (٤٧).

الأمن الصحفي غانم بسيارتهم إلى مقر الأمن الداخلي الواقع في مجمع أنصار العسكري، حيث جرى احتجازه هناك ومصادرة كاميرا التصوير وهواتفه النقالة. وقد جرى إخلاء سبيل الصحفي غانم بعد حوالي نصف ساعة إثر تدخل عدد من الشخصيات الوطنية مع الحكومة في غزة.

- بتاريخ ١٥ مارس/ آذار ٢٠١١، تعرض عدد من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء المحلية والدولية للملاحقة والضرب المبرح ومصادرة معداتهم من قبل أفراد الأمن التابعين للحكومة في غزة وأشخاص بزي مدني مزودين بعصي وهراوات، وذلك خلال عملهم على تغطية التجمع الذي شارك فيه آلاف المواطنين للدعوة لإنهاء حالة الانقسام السياسي التي تشهدها السلطة الفلسطينية. وكان عدد كبير من الصحفيين الفلسطينيين قد توجهوا إلى ساحة الجندي المجهول، الواقعة غرب مدينة غزة، في ساعات الصباح لتغطية فعاليات التجمع، فيما توجهوا في ساعات ما بعد الظهر لساحة الكتيبة القريبة لتغطية ذات الفعاليات. عدد من أولئك الصحفيين كان قد شارك في الخيمة التي أقامتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين، لتغطية فعاليات التجمع، إلى جانب خيام أخرى لنقابات ومؤسسات صحية ومهنية، فيما قام آخرون بتغطية مباشرة مع الوكالات التي يعملون لصالحها.

وأفادت الصحفية الحرة سماح أحمد الرواغ، لطاقم المركز، حول ما تعرضت له من اعتداءات، بالتالي:

"... في حوالي الساعة ٧:٠٠ من مساء اليوم المذكور، هاجمت قوات كبيرة من الأجهزة الأمنية وأشخاص بزي مدني يحملون عصي وهراوات المجتمعين في ساحة الكتيبة، فخرجت من الساحة وتوجهت إلى شارع (الجوازات) للعودة إلى منزلي، إلا أنني شعرت بألم في ظهري، فنظرت خلفي وشاهدت شخصاً بزي عسكري وبيده سلاح أبيض، صرخت في وجهه (ماذا فعلت؟) فهاجمني شخصان آخران بزي عسكري أيضاً واعتدوا علي بالضرب باستخدام عصي كانت بحوزتهم. ومن ثم استولوا على هاتفي النقال بالقوة، ومن ثم تركوني. أكملت سيري برفقة إحدى صديقاتي، إلا أن أربعة أشخاص آخرين قد اعترضوا طريقنا واعتدوا علينا بالضرب باستخدام العصي، ووجهوا لنا شتائم نابية. اقتادونا إلى مقر شرطة الجوازات المجاور، وأدخلونا إلى إحدى الغرف، وسألني أحد الضباط عن الكاميرا التي بحوزتي، وشرعوا

باستجوابي عن معلوماتي الشخصية وعن المقابلات الصحفية التي أجريتها، وكنت قد بدأت أشعر بالألم في ظهري، وكان الدم ينزف من كتفي، فطلبت نقلي إلى المستشفى، فقاموا بنقلي إلى مستشفى الشفاء بالمدينة وكان برفقتي أحد أفراد المباحث العامة، وأخرى من الشرطة النسائية. تلقيت العلاج في المستشفى ومن ثم أخلت الشرطة سبيلي."

وأفاد الصحفي سامح ديب رمضان، مراسل إذاعة صوت الشعب المحلية، لطاقم المركز، بما يلي:

"كنت أتواجد في ساحة الكتيبة غرب مدينة غزة، بالقرب من خيمة الصحفيين، وكنت أقوم بتغطية التجمع المطالب بإنهاء حالة الانقسام ... وفي حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً، غادرت الساحة من الجهة الشمالية في طريقي لمقر الإذاعة. اعترض طريقي أحد الأشخاص بزي عسكري وقام بسحبي باتجاهه واطلع على البطاقة الصحفية التي كنت أعلقها على صدري ومن ثم دفعني نحو أربعة رجال أمن شرعوا بالاعتداء علي بالضرب بأيديهم وأرجلهم وباستخدام العصي وبشكل عشوائي، ومن ثم تركوني وابتعدوا عني، فحضرت مجموعة أخرى من رجال الأمن، وقام أحدهم بالاستيلاء على بطاقتي الصحفية، وشرعوا بالاعتداء علي بالضرب مرة أخرى بشكل مماثل، ومن ثم تركوني وكنت ملقاً على الأرض."

وأفاد الصحفي ياسر رياض دبابش، مراسل إذاعة الإيمان المحلية، لطاقم المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٨:١٥ مساءً عدت إلى ساحة الكتيبة بعد أن قمت بتوصيل مواد صحفية كنت قد سجلتها خلال اليوم إلى مقر الإذاعة. كانت الساحة خالية تماماً، فبدأت في مقابلة صحفية مباشرة مع الإذاعة مع مجموعة من الشبان وجدتهم بالصدفة في مكان قريب، وكنت أرتدي الزي الصحفي الخاص بالإذاعة، إلا أن شخصين أحدهما بزي عسكري والآخر بزي مدني قاما بسحبي من الخلف، وصادرا هاتفي النقال، واقتاداني على دراجة نارية إلى مقر شرطة الجوازات القريب، وقد قام شخص ثالث على دراجة نارية أخرى بصفعي على وجهي في الطريق. أوقفوني في ساحة، وطلبوا مني بطاقتي الصحفية فأبرزتها لهم، ومن ثم شرعوا بمراجعة التسجيلات الصحفية

التي كانت بحوزتي، وعبثوا بهاتفي النقال، وكانوا بين الحين والآخر يوجهون لي الشتائم النابية. وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ مساء أخلوا سبيلي بعد أن أجبروني على مسح التسجيلات الصحفية."

- بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١، اقتحم خمسة من أفراد الأمن، يرتدون زياً مدنياً، في حوالي الساعة ١١:٣٠ ظهراً، مكتب التلفزيون الفرنسي وإذاعة المنار المحلية، الواقع في الطابق الحادي عشر من بناية بنك فلسطين، بالقرب من ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، بحثاً عن مصورين صحفيين أو آلات تصوير. إلا أن العاملين في المكتب كانوا في مهام عمل خارجية، فغادروا المكان.

- وفي الوقت ذاته، اقتحم أربعة من أفراد الأمن، اثنان منهما يرتديان زياً عسكرياً، مكتب التلفزيون الياباني، الواقع في الطابق ذاته من بناية بنك فلسطين. عرف أفراد الأمن عن أنفسهم بأنهم من جهاز المباحث العامة، وسألوا عن المصور الصحفي المتواجد في المكتب، ومن ثم صادروا شريط تسجيل خاص بكاميرا فيديو، وشرعوا بفحص بطاقات الهوية لجميع العاملين في المكتب وهواتفهم النقالة، وغادروا المكتب.

- وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهراً، اقتحم اثنان عرفا عن نفسيهما بأنهما من جهاز المباحث العامة مقر شركة «فاكت نيوز للإنتاج الإعلامي» الواقع في الطابق الثاني عشر من البناية ذاتها، بحثاً عن مصورين صحفيين، إلا أنهما غادرا المكتب بعد أن قاما بتفتيشه.

- وفي الوقت ذاته، اعترض أحد أفراد الأمن الصحفية منال حسن النواجحة، وهي تعمل بشكل حر، بينما كانت تعمل على تغطية تفريق قوات الأمن للمشاركين في تجمع سلمي بالقوة في ساحة الجندي المجهول، غرب المدينة، وقام بمصادرة الكاميرا الخاصة بها. وقد اقتاد أفراد الأمن الصحفية النواجحة، وبرفقة الشرطة النسائية، إلى مقر المباحث العامة في مجمع أنصار العسكري، وصادروا منها هاتفها النقال وبطاقة ذاكرة، ومن ثم خضعت للتحقيق حول طبيعة عملها الصحفي والجهة التي تعمل لصالحها. وفي حوالي الساعة ٢:٣٠ مساء جرى إخلاء سبيلها.

- كما تعرض المصور الصحفي خالد محمد الأشقر، ويعمل لصالح وكالة الأنباء

الأمريكية (اسوشيتد برس) للضرب في حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهراً أيضاً، على ايدي عناصر شرطة، أثناء مروره بالقرب من ساحة الجندي المجهول. وذكر الصحفي الأشقر لباحثة المركز، أن عناصر تابعة للشرطة قد اعترضت طريقه بينما كان يستقل سيارته بالقرب من ساحة الجندي المجهول، وطالبوه بتزويدهم بالمادة المصورة التي قام بالتقاطها، إلا أنه نفى قيامه بالتصوير. وأضاف الأشقر بأن سبعة من عناصر الشرطة، يحملون عصي وهراوات، أجبروه على الصعود معهم في سيارة الشرطة، واعتدوا عليه بالضرب المبرح داخلها قبل أن يخلوا سبيله.

وفي حوالي الساعة ١٢:٣٠ ظهراً، اقتحم أربعة أفراد من الشرطة، يحملون عصي وهراوات، مقر شركة ميادين للإنتاج الإعلامي، الواقع في الطابق الخامس عشر من بناية الشروق، غرب مدينة غزة، وشرعوا بتفتيش المقر والعبث بمحتوياته. وقد اعتدى أفراد الشرطة بالضرب المبرح على المصور الصحفي منذر الشرافي مما أدى إلى فقدانه الوعي ونقله لتلقي العلاج في مستشفى الشفاء بالمدينة. كما حطم عناصر الشرطة كاميرا تصوير، وصادروا ثلاثة أشرطة تسجيل من المقر قبل مغادرته.

وفي حوالي الساعة ١:٣٠ من بعد الظهر، تعرض مكتب وكالة رويترز العالمية للأنباء، الواقع في الطابق التاسع من بناية بسيسو القريبة من ساحة الجندي المجهول، للاقتحام من قبل عشرة أشخاص، يحملون عصي وهراوات، وعرفوا عن أنفسم بأنهم من جهاز الأمن الداخلي، وحاولوا مصادرة إحدى الكاميرات من المكتب. وعندما اعترض العاملون في المكتب، شرع أفراد الأمن بالاعتداء عليهم بالضرب المبرح، كما حطموا ثلاثة أجهزة تلفزيونية، وأربعة أجهزة حاسوب، ومن ثم صادروا الكاميرا وغادروا المكتب. والصحفيون الذين تعرضوا للضرب هم كل من: ١- عبد ربه شناعة؛ ٢- محمد شناعة؛ و٣- محمد جاد الله.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١، تعرض عدد من الصحفيين للاعتداء من قبل أفراد شرطة يرتدون زياً مدنياً خلال تغطيتهم لقمع عناصر الأجهزة الأمنية لمسيرة سلمية شارك فيها نحو ٢٠٠٠ شخصاً بمناسبة إحياء ذكرى يوم الأرض وطالبوا فيها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحالة الانقسام السياسي.[٤] وذكر الصحفي

٤ لمزيد من المعلومات حول قمع المسيرة السلمية التي خرجت بمناسبة إحياء ذكرى يوم الأرض، راجع الجزء الثاني: الحق في حرية التجمع السلمي، ص (٥٥).

إياد طلال طه، مراسل إذاعة وطن في شمال غزة، بأنه تعرض للتوقيف من قبل شخصين كانا يرتديان زياً مدنياً قام أحدهما بطلب البطاقة الشخصية منه، فيما قام الثاني بإخراج زجاجة من جيبه ورشه بمادة منها على عينيه مما أفقده القدرة على السيطرة، واضطر صديقه لحمله إلى اقرب صيدلية ومن ثم إلى الرعاية الصحية لتلقي العلاج. وأفادت وسام محمد ياسين، ٣٤ عاماً، مراسلة قناة الحرة الفضائية، بأنها وأثناء تغطيتها لأحداث المسيرة السلمية وكانت تتكلم عبر هاتفها النقال، تقدم منها شخص يرتدي زيا مدنيا ونزعه منها وألقى به على الأرض مما أسفر عن تحطيمه. وأضافت ياسين أنها حاولت الركض خلف هذا الشخص وأخبرت الشرطة المنتشرة في المكان، غير أنها تفاجأت بصعوده في سيارة الشرطة والفرار من المكان. وأكدت ياسين أن عناصر الشرطة هددوها بالاعتقال إذا لم تنسحب من المكان رغم أنها أخبرتهم بطبيعة عملها كصحفية.

جدير ذكره أن عدداً من الصحفيين أفادوا للمركز بأنهم قد تلقوا تحذيرات بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١١، من قبل متصلين عرفوا أنفسهم بأنهم من مكتب الإعلام الحكومي بغزة، من تغطية أخبار المسيرة السلمية المشار إليها، بدعوى أنها «غير مرخصة»، وأن عليهم تغطية أخبار المسيرة «المرخصة» التي دعت إليها قوى وفصائل وطنية وإسلامية ستنطلق في اليوم ذاته من مفترق حمودة ببيت لاهيا وتتجه نحو معبر بيت حانون" إيرز"، شمال قطاع غزة.

استدعاء، احتجاز، اعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم

- بتاريخ ٠٥ ديسمبر ٢٠١٠، اقتادت قوة تابعة للشرطة الفلسطينية طاقم قناة الجزيرة الإنجليزية، المكون من المراسلة الصحفية نيكول جونستون، المصور الصحفي ماهر أبو طوقة، المنتج سامي زيارة، ومساعد المصور رامي مسعود، إلى مقر قيادة الشرطة (الجوازات)، بعد منع الطاقم من إجراء مقابلات صحفية مع عدداً الشبان والشابات المشاركين في تجمع سلمي طالب بإعادة فتح مقرات منتدى شارك الشبابي في مدينة غزة. [٥] وكان طاقم قناة الجزيرة

٥ أصدر النائب العام في غزة المستشار محمد عابد قراراً في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠ يقضي بإغلاق مقر منتدى شارك الشبابي بمدينة غزة، ونفذته الأجهزة الأمنية (قوة مشتركة من الشرطة الفلسطينية، المباحث العامة، والأمن الداخلي) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠. ولمزيد من المعلومات حول موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمذكرة القانونية حول إغلاق مقر منتدى شارك الشبابي التي أرسلها إلى رئيس الوزراء في غزة، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/١١٣).

يتواجد في مقر رابطة مشجعي النادي الأهلي، غرب مدينة غزة، إثر لجوء عدد من الشبان والشابات للمقر إثر تفريقهم من قبل الشرطة أثناء مشاركتهم في تجمع سلمي أمام مقر منتدى شارك الشبابي القريب في المدينة. وقد استمر احتجاز أفراد طاقم الجزيرة لمدة تزيد عن الساعتين داخل مقر قيادة الشرطة إلى أن أُخلي سبيلهم إثر تدخل عدد من الشخصيات الفلسطينية.

- بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١١، اعتقلت الشرطة الفلسطينية في مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، الصحفي يوسف عبد الرحيم الفليت، ويعمل لصالح الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب «بيالارا»، وزميله المتدرب عمر خيري البلعاوي، بينما كانا يقومان بتصوير يافطة بلدية دير البلح وشعارها، خلال إعدادهما فيلما مصوراً عن المدينة. تعرض الفتيل والبلعاوي للتحقيق من قبل عناصر الشرطة في المقر القريب حول طبيعة عملهما والفيلم الذي يقومان بإعداده، ومن ثم جرى تحويلهما إلى جهاز الأمن الداخلي حيث خضعا للتحقيق حول طبيعة عملهما مجدداً، قبل أن يخلى سبيلهما في ساعة متأخرة من ليل اليوم ذاته، بعد إعادتهما إلى مقر الشرطة.

وأفاد الصحفي يوسف الفتيل لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ١٠:٣٠ من صباح اليوم المذكور، توجهت برفقة زميلي المتدرب عمر البلعاوي إلى مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، لإعداد تقرير مصور عن المدينة (فيلم)، وفي حوالي الساعة ١:٠٠ ظهراً، تواجدت أمام بلدية دير البلح، وشرعت بتصوير اليافطة الخارجية للبلدة وشعارها، وفي هذه الأثناء حضر أربعة أفراد من الشرطة، وسألوني عن سبب تواجدي وتصويري في المنطقة، فأجبته بما أقوم به، فسألني عن هويتي، وأجبته، فأخبرني أحدهم بأنني أقوم بالتصوير في منطقة أمنية لوجود مركز شرطة قريب من المكان. أجبته بأنني لا أعلم بوجود مركز للشرطة في المكان، ولم أصوره، فطالب أحدهم من الآخرين باعتقالنا ومصادرة الكاميرا منا، فرفضت مصادرة الكاميرا وعرضت عليهم أخذ شريط التسجيل، فاقتادوني برفقة زميلي إلى غرفة مكتوب عليها (شرطة السياحة) داخل مقر البلدية، حيث وجه لي أحد الضباط اتهاماً بأنني قمت بتصوير مركز الشرطة، وهو ما نفيته نهائياً، فطالب أفراد الشرطة التحقيق معنا. وفي حوالي الساعة ٣:٠٠ مساءً، اقتادني أفراد الشرطة وزميلي إلى مركز الشرطة المجاور، وخضع كل منا لتحقيق

منفصل، وقد كان التحقيق معي حول الهيئة التي أعمل لصالحها، طبيعة عملها، تبعيتها، والمناطق التي قمت بتصويرها، وبعد حوالي نصف ساعة، نقلوني وزميلي إلى غرفة الحجز إلى جانب محتجزين جنائيين، وبعد حوالي نصف ساعة أخرى، استدعاني أحد الضباط وأبلغني بأنه سيحولنا إلى جهاز الأمن الداخلي، حيث رافقنا أحد الضباط إلى مقر الأمن الداخلي القريب، وجرى حُجزت وزميلي في إحدى الغرف لمدة ساعة ونصف تقريباً. خضع كل منا للتحقيق على إنفراد لمدة نصف ساعة تقريباً، ومن ثم أعادوني إلى غرفة الحجز حتى الساعة ١١:٠٠ ليلاً، حيث حضر أحد أفراد الأمن واقتادني إلى مركز الشرطة مرة أخرى، حيث قمت بالتوقيع على تعهد بعدم بالتصوير في مناطق أمنية، ومن ثم أخلوا سبيلي أنا وزميلي."

- بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١١، توجه الصحفي سلامة صلاح عطا الله، ٢٩ عاماً، مراسل قناة «فرانس ٢٤» الفرنسية، إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في مجمع أنصار العسكري، غرب مدينة غزة، بناءً على استدعاء كان قد تلقاه في اليوم السابق. وقد خضع الصحفي عطا الله للتحقيق حول مادة صحفية كان قد أعدها وبثتها القناة التي يعمل لصالحها. وتكرر استدعاء عطا الله والتحقيق معه ٤ مرات خلال الفترة اللاحقة. وأفاد الصحفي عطا الله، لباحث المركز، بما يلي:

"بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١١، توجهت في الساعة ٨:٠٠ صباحاً إلى مقر جهاز الأمن الداخلي، حيث احتجزوني في غرفة لمدة ساعتين، وكانوا يأمرونني بأن أُبقي وجهي موجهاً نحو الحائط. حضر أحد أفراد الأمن وطلب مني معلوماتي الشخصية والبريد الالكتروني الخاص بي والرقم السري، إلا إنني رفضت اعطائه الرقم السري، فحضر ثلاثة أفراد واقتادوني بقسوة إلى إحدى الغرف، وقاموا بدفعي إلى الحائط وهز جسدي بقوة، وكانوا يوجهون الإهانات لي، ومن ثم شرعوا بالتحقيق معي حول تقرير صحفي قمت بإعداده وبثته القناة عن مجموعة تُطلق على نفسها اسم (جماعة طالبان فلسطين). وقد استمر التحقيق عن كافة تفاصيل عملي الصحفي الذي رافق إعداد التقرير، ومن ثم أخلوا سبيلي في حوالي الساعة ٣:٠٠ مساءً، بعد أن سلموني استدعاءً جديداً بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١١. توجهت في الساعة ٨:٠٠ في اليوم المذكور، فأجلسوني في غرفة الانتظار كما حدث في المرة الأولى، ومن ثم بدأ أربعة أفراد بالتحقيق معي حول الموضوع ذاته، مع التهديد باعتقالي، وأخلوا سبيلي في الساعة ٣:٠٠

مساءً. وبتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١١، توجهت إلى مقر الأمن الداخلي بناءً على استدعاء هاتفي في اليوم السابق، وتكرر الانتظار والتحقيق وسلمتهم التقرير المصور قبل المونتاج بناءً على طلبهم، وسلموني استدعاءً جديداً بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١. وقد توجهت في التاريخ الجديد، وبقيت في غرفة الانتظار مدة ٦ ساعات، قبل أن أخضع لذات التحقيق، ومن ثم سلموني أمر استدعاء بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١١، وعندما رفضت استلامه واستمرار الإهانة بحقي، حضر أحد أفراد الأمن وبدأ بإهانتي ودفعي إلى الحائط مع تكرار هز جسدي بعنف. وفي حوالي الساعة ١١:٠٠ صباح يوم ٣٠ يونيو، توجهت إلى مقر الجهاز حيث جرى التحقيق معي حول الجهات الحقوقية والإعلامية التي تواصلت معي خلال فترة تكرار استدعائي، وأخلوا سبيلي في حوالي الساعة ٢:٠٠ مساءً."

- بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١١، اعتقل جهاز المباحث العامة في مدينة غزة الصحفي فتحي محمود طبيل، ٥٧ عاماً، ويعمل مراسلاً صحفياً لصالح وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أثناء تواجده بالقرب من ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، لتغطية وقفة احتجاجية دعا لها ائتلاف شباب ١٥ آذار لإنهاء الانقسام عبر موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) احتجاجاً على «ما يرتكبه النظام السوري بحق اللاجئين الفلسطينيين والشعب السوري.»[٦] وقد استمر احتجاز الصحفي طبيل حتى مساء اليوم التالي الموافق ١٧ أغسطس ٢٠١١، بعد أن خضع للتحقيق حول طبيعة عمله وتواجده في المكان، وتوقيعه على تعهد يقضي بعدم المشاركة في فعاليات غير مرخصة، ودفع غرامة (٢٠٠٠ شيكل) في حال مخالفته للتعهد. وأفاد الصحفي فتحي طبيل لباحث المركز بما يلي:

"في حوالي الساعة ٩:٠٠ مساءً، تواجدت في ساحة الجندي المجهول لتغطية الوقفة الاحتجاجية، وتفاجأت بوجود عناصر من جهاز المباحث العامة، فاعترضني أحدهم وأبلغني بأن لديهم قرار بعدم السماح بأي تجمع في الساحة. وأثناء مغادرتي للمكان، اعترضني عدد من أفراد الشرطة، كانوا يستقلون سيارة جيب، وقاموا باعتقالي ونقلي إلى مركز شرطة العباس، القريب من المكان، حيث دونوا بياناتي، وصادروا بطاقتي الشخصية، ومن ثم قاموا بنقلي إلى مقر المباحث العامة في مجمع أنصار العسكري. احتجزت حتى الساعة ١١:٣٠

٦ لمزيد من المعلومات حول الاعتداء على المشاركين في الوقفة الاحتجاجية واعتقال عدد منهم، راجع الجزء الثاني: الحق في حرية التجمع السلمي، ص (٦٤).

ليلاً، ومن ثم خضعت للتحقيق حول طبيعة عملي، وعن سبب تواجدي في ساحة الجندي المجهول، كما صادر المحقق هاتفي النقال وشرع في البحث في ذاكرته والاستفسار عن رسائل لها علاقة بعملي، ومن ثم نقلوني إلى غرفة مكثت فيها حتى الساعة ١٠:٠٠ من صباح اليوم التالي الموافق ١٧ أغسطس، حيث خضعت للتحقيق مرة أخرى. وفي حوالي الساعة ٢:٣٠ مساءً، أُجبرت على التوقيع على تعهد يقضي بعدم التواجد في أماكن محظور التجمع فيها وعدم المشاركة في فعاليات غير مرخصة، ودفع غرامة (٢٠٠٠ شيكل) في حال مخالفتي للتعهد، ومن ثم أخلوا سبيلي."

منع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية

- بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٠، اعترض رجلا أمن من جهاز الأمن الداخلي في حوالي الساعة ٥:٣٠ مساءً، الصحفي حاتم سعدي عمر، والذي يعمل مراسلاً لصالح وكالة الأنباء الصينية، بعد أدائه لعمله في مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار، بمدينة رفح، جنوب قطاع غزة. وقد صادر رجلا الأمن آلة التصوير والهاتف النقال الخاصتين بالصحفي عمر، مما دفعه لمغادرة المستشفى وإجراء عدة اتصالات مع مسئولين في الحكومة بغزة أسفرت في النهاية عن إعادة الكاميرا والهاتف بعد حوالي ساعة. وكان الصحفي عمر يعمل داخل المستشفى على تغطية إصابات في صفوف عناصر تابعة لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وقعت جراء قصف قوات الاحتلال لموقع تابع للقسام في المدينة.

- بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١١، تعرض الصحفي شوقي يحيى الفرا، ويعمل مراسلاً للتلفزيون الألماني، وهو من سكان مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، للاعتداء من قبل عناصر الأمن خلال عمله على تغطية تجمع عدد من المواطنين بعد صلاة الجمعة في شارع مسجد أهل السنة، كان عدد منهم يحمل يافطات ورقية، تطالب بـ"إنهاء سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإنهاء حالة الانقسام السياسي."[٧] فقد تجمع حول الصحفي الفرا عشرة أشخاص بزي مدني ومسلحين، وصادروا منه بطاقته الصحفية وكاميرا رقمية خاصة بعمله، ومن ثم اعتدوا عليه بالضرب

٧ لمزيد من المعلومات حول فض التظاهرة السلمية في خان يونس التي شارك فيها عدد من المواطنين تلبية لدعوة مبادرة (يوم الكرامة) التي دعا إليها عدد من النشطاء على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، راجع الجزء الثاني من التقرير: الحق في حرية التجمع السلمي، ص (٤٧).

بأيديهم وأرجلهم، وتركوه بعد تدخل عدد من أفراد المباحث العامة الذين كانوا متواجدين في المكان. وكان عشرات المواطنين الفلسطينيون قد شاركوا في تظاهرة سلمية في مدينة خان يونس تلبية لدعوة مبادرة "يوم الكرامة" التي دعا إليها عدد من النشطاء على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook).

- بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١١، اعترض خمسة عناصر تابعة للشرطة الفلسطينية المتواجدة في مستشفى الشهيد كمال عدوان، الواقعة في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، الصحفي محمد ماهر عبد النبي، ويعمل مراسلاً لإذاعة صوت الشعب المحلية في محافظة شمال غزة، أثناء عمله على تغطية وصول جثمان فلسطينيّين قتلا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى المستشفى. اقتادت عناصر الشرطة الصحفي عبد النبي إلى مكتب الشرطة داخل المستشفى، وأفاد الصحفي عبد النبي لباحث المركز، حول الاعتداء الذي تعرض له، بما يلي:

"شرع الضابط داخل المكتب بالصراخ عليّ، ومن ثم شرع باستجوابي حول التغطية المباشرة التي قمت بها لحادث مقتل المواطنيّن على أيدي قوات الاحتلال، ونقل ما شاهدته من إخراج المواطنين لأحد القتلى من ثلاجة الموتى وهم يصرخون أن (الشهيد حي) ونقله إلى قسم الاستقبال مرة أخرى، مباشرة. وبعد حوالي نصف ساعة اقتادني أفراد الشرطة إلى مكتب مدير المستشفى د. بسام أبو وردة، الذي قام بدوره بتهديدي بتقديم شكوى ضدي ومقاضاتي، وشرع بالتشهير بي وبعملي. وبعد نصف ساعة أخرى خرجت من مكتب مدير المستشفى وأخلت الشرطة سبيلي."

- بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١١، أعترض أحد رجال الأمن في لجنة امتحانات الثانوية العامة المقامة في مدرسة ابن خلدون الثانوية بمدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، الصحفي عمرو يحيى الفرا، مراسل وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) خلال قيامه بإجراء مقابلة مع إحدى طالبات الثانوية، ومنعه من استكمال عمله. وفي تطور سريع، استدعى ضباط جهاز المباحث العامة الصحفي الفرا وأبلغوه بمنعه من تغطية سير الامتحانات رغم حصوله على كافة التصاريح اللازمة للصحفيين من الجهات المختصة، وأجبروه على التوقيع على تعهد بذلك. وأفاد الصحفي الفرا لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ١١:١٥ صباحاً، وصلت لجنة امتحانات الثانوية في مدرسة

ابن خلدون، وسط مدينة خان يونس، وبمجرد دخولي اللجنة قابلت طالبتين وبدأت بإجراء مقابلة معهما، إلا أن أحد رجال الأمن، وكان يجلس بالقرب من مدخل اللجنة، قالي لي بأنه ممنوع الحديث مع الطالبات، وليس لي صفة بالتحدث إليهن، فتوجهت نحوه وأبلغته بأنني صحفي، وأبرزت بطاقة صحافة صادرة عن وزارة التربية والتعليم خاصة بتغطية امتحانات الثانوية العامة، إضافة إلى بطاقة (زائر) صادرة عن مديرية تربية وتعليم خان يونس، كان قد طلبهما مني نفس رجل الأمن في اليوم السابق. أصر رجل الأمن وقال بأنني ممنوع من التغطية وإجراء مقابلات مع الطالبات، فطلبت مقابلة رئيس لجنة الامتحانات، فأجاب بأن ذلك ممنوع أيضاً، وقام بالاتصال هاتفياً مع شخص لا أدري هويته، ومن ثم زاد إصراره على منعي من التغطية، وطلب من أحد أفراد الشرطة إخراجي من اللجنة. بعد خروجي من اللجنة بحوالي خمسة دقائق تلقيت اتصالاً هاتفياً من شخص عرف عن نفسه بأنه من جهاز المباحث العامة في خان يونس، وطلب مني التوجه فوراً إلى مقر الجهاز. توجهت إلى المقر وقابلني أحد عناصر الجهاز ويدعى ماجد أبو مصطفى، وبدأ بالاستفسار عن سبب تواجدي في لجنة الامتحانات، فأبلغته بمهنتي، والتصاريح الخاصة بعملي، فطلب مني الانتظار. وبعد حوالي نصف ساعة، وإجراء أبو مصطفى عدة اتصالات طلب مني التوقيع على تعهد يقضي بمنعي من تغطية امتحانات الثانوية العامة داخل لجان الامتحانات وخارجها لصالح وكالة (وفا)، إلا بعد الحصول على إذن رسمي من المتحدث باسم وزارة الداخلية، م. إيهاب الغصين."

استدعاء، احتجاز، اعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير

- بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، احتجز جهاز المباحث العامة في مدينة غزة ثلاثة من متطوعي مركز شارك الشبابي،[٨] إثر رفعهم مع شبان آخرين يافطات تطالب بإعادة فتح منتدى شارك، المغلق بقرار من النائب العام في غزة منذ نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠،[٩] في حفل انطلاق عام الشباب الفلسطيني ٢٠١١، الذي نظمته

٨ المركز يحتفظ بأسماء متطوعي مركز شارك الشبابي المحتجزين.

٩ جدير بالذكر أن وزير الداخلية في حكومة غزة، أ. فتحي حماد، قد أصدر قراراً بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١١، يقضي بحل منتدى شارك الشبابي في قطاع غزة، وكان النائب العام في قطاع غزة، أ. محمد عابد، قد سبق وأن أصدر قراراً في نهاية نوفمبر ٢٠١٠، يقضي بإغلاق المنتدى مؤقتاً. وبدورها قامت إدارة منتدى شارك برفع قضيتين لدى محكمة العدل العليا ضد وير الداخلية والنائب العام، والتي بدورها قبلت طلب القضيتين وطلبت من كل من وزير الداخلية والنائب العام تبيان أسباب قراريهما. لمزيد من المعلومات حول موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من القرارين السابقين، راجع البيان الصحفي الصادر بتاريخ (١٩ يوليو ٢٠١١، مرجع رقم ٢٠١١/٦٧)، والبيان الصحفي الصادر بتاريخ (٢٢ ديسمبر ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/١١٣).

اللجنة الوطنية لعام الشباب المشكلة من قبل الحكومة في غزة، وذلك في مركز رشاد الشوا الثقافي، غرب مدينة غزة. وقد صادر عناصر المباحث اليافطات من الشبان الثلاثة وأجبروهم على التوقيع على ورقة تتضمن كافة بياناتهم الشخصية ومن ثم أفرجوا عنهم. وأفاد أحد الشبان المفرج عنهم،[١٠] لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٣:٠٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٣١ يناير ٢٠١٠، تواجدت برفقة عدد من متطوعي منتدى شارك الشبابي في مركز رشاد الشوا الثقافي، حيث كانت اللجنة الوطنية لعام الشباب الفلسطيني تقيم حفل إنطلاق عام الشباب الفلسطيني ٢٠١١. قمنا برفع يافطة جلدية كبيرة مكتوب عليها (أعيدوا لنا شارك) بعد انتهاء كلمة وزير الشباب والرياضة د. باسم نعيم، وعلى الفور حضر إلينا شخص بزي مدني وطالبنا بإنزال اليافطة إلا أننا رفضنا ذلك. وبعد انتهاء الحفل في حوالي الساعة ٥:٣٠ مساءً، ومغادرة عدد من زملائنا مركز رشاد الشوا، حضر إليّ شخص بزي مدني وعرف عن نفسه بأنه من جهاز المباحث العامة، وأمرني أنا واثنين من زملائي بالتوجه معه إلى مقر جهاز المباحث العامة في مركز شرطة العباس القريب. احتجزنا عناصر المباحث وصادروا منا اليافطة، ومن ثم قاموا بالتحقيق معنا حول معلومات شخصية، وطلبوا منا التوقيع عليها، وبعد أن وقع كل منا على ورقة التعريف الخاصة به أخلوا سبيلنا."

- خلال شهر أغسطس ٢٠١١، استدعى جهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة الناشطين في الحراك الشعبي الشبابي لإنهاء الانقسام[١١] إباء رزق البرعي، ٢١ عاماً، من سكان مدينة غزة، ومحمد كمال مطر، ٢٥ عاماً، من سكان حي التوام غرب بلدة جباليا، إثر عودتهما من رحلة سفر خارجية إلى فرنسا شاركا فيها في مؤتمر خاص بالمدونين بدعوة رسمية من المركز الثقافي الفرنسي. كما تعرض الناشط أسعد علاء الصفطاوي، ٢١ عاماً، من سكان حي التوام غرب بلدة جباليا للتحقيق من قبل الأمن الداخلي خلال الفترة ذاتها، حول رحلات مشابهة. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإفادات الضحايا، فقد تعرضت الناشطة إباء البرعي، في تاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١١،

١٠ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

١١ يُشار إلى أن الحراك الشعبي الشبابي لإنهاء الانقسام، هو تجمع شبابي في قطاع غزة شرع منذ منتصف مارس ٢٠١١ بفعاليات تهدف إلى المساهمة في إنهاء حالة الانقسام التي تعيشها السلطة الفلسطينية.

للاستجواب من قبل عناصر جهاز الأمن الداخلي في معبر رفح البري، خلال عودتها بعد رحلة سفر خارجية إلى فرنسا. وكان الاستجواب يدور حول رحلتها ومشاركتها في مؤتمر خاص بالمدونين، إضافة إلى نشاطها في الحراك الشعبي الشبابي لإنهاء الانقسام. وصادر أفراد الأمن من البرعي أجهزة الكترونية ومتعلقات شخصية خاصة بها، وسلموها أمر استدعاء يقضي بمثولها في مقر الأمن الداخلي الواقع في مجمع أنصار العسكري بتاريخ ٠٧ أغسطس ٢٠١١. وقد توجهت البرعي في التاريخ المذكور إلى مقر الأمن الداخلي حيث تعرضت للتحقيق مرة أخرى حول نشاطها في الحراك الشعبي، والمؤتمر الخاص بالمدونين الذي شاركت فيه خلال سفرها إلى فرنسا، ومن ثم صادر أفراد الأمن جهاز حاسوب متنقل (لاب توب) خاص بها، وسلموها أمر استدعاء جديد بتاريخ ٠٩ أغسطس ٢٠١١. وفي التاريخ ذاته، توجهت البرعي إلى مقر الأمن الداخلي، حيث خضعت لجولة ثالثة من التحقيق في ذات الموضوع، ومن ثم أُبلغت بأن عليها انتظار اتصال منهم لاستلام متعلقاتها بعد إتمام فحصها من قبل عناصر الأمن.

- وفي السياق ذاته، تسلم الناشط محمد مطر، بتاريخ ٠٧ أغسطس ٢٠١١، أمر استدعاء من قبل جهاز الأمن الداخلي يقضي بمثوله فوراً في مقر الجهاز في مجمع أنصار العسكري. وفي صباح اليوم التالي الموافق ٠٨ أغسطس، توجه مطر إلى مقر الأمن الداخلي، حيث صادروا منه فور وصوله هاتفه النقال وجهاز حاسوب متنقل (لاب توب)، ومن ثم خضع للتحقيق حول سفره برفقة زميلته البرعي إلى فرنسا، إضافة إلى نشاطه في الحراك الشعبي، ومن ثم تسلم مطر أمر استدعاء جديد بتاريخ ١٠ أغسطس. وقد توجه مطر في اليوم المذكور إلى مقر الأمن الداخلي، إلا أنه تعرض للاحتجاز لعدة ساعات دون التحقيق معه، وتسلم أمر استدعاء جديد بتاريخ ١٤ أغسطس. وفي الموعد المذكور، خضع مرة جديدة للتحقيق حول الأمور ذاتها، ومن ثم أبلغه المحقق بأنه سيُحتجز لمدة ٤٨ ساعة للتحقيق، وهو ما جرى بالفعل، وتعرض خلال احتجازه للتحقيق حول الأمور ذاتها، ومن ثم أُخلي سبيله في ساعات المساء من تاريخ ١٦ أغسطس، بعد أن تسلم أمر استدعاء جديد بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١١.

- وبتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١١، توجه المواطن أسعد علاء الصفطاوي، ٢١ عاماً، من سكان حي التوام غرب بلدة جباليا، إلى مقر الأمن الداخلي في مجمع أنصار العسكري بمدينة غزة بناءً على استدعاء تسلمه في وقت سابق. وقد

خضع الصفطاوي للتحقيق حول نشاطه في الحراك الشعبي لإنهاء الإنقسام، علاقته بزميليه البرعي ومطر، وحول مهمة سفر إلى هولندا كان من المفترض أن يشارك فيها نشطاء من الحراك الشعبي. كما خضع الصفطاوي للتحقيق حول مصادر تمويلهم، ومن ثم تسلم استدعاءً جديداً بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١١. وتوجه الصفطاوي في الموعد المحدد حيث خضع من جديد للتحقيق على أيدي محققين جدد حول المواضيع ذاتها، وتعرض خلاله للشبح مدة ساعة والضرب بالأرجل، ومن ثم أُخلي سبيله، وذلك وفقاً لما أفاد به للمركز.

انتهاكات من قبل جهات غير رسمية

- بتاريخ ٠٣ يونيو ٢٠١١، فجر مجهولون عبوة ناسفة أمام مدخل «مكتب كريّم للتصميم والطباعة»، والذي يملكه المواطن عاطف جمال كريّم، ويقع في شارع الوحدة وسط مدينة غزة. وأدى الانفجار الذي هز المنطقة إلى إلحاق أضرار في مدخل المكتب وتحطيم الباب الزجاجي، فضلاً عن إلحاق أضرار في محتويات المكتب من جهاز حاسوب وأثاث.

- بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١١، أضرم مجهولون النار في مدخل مقر وكالة معاً الإخبارية، الواقع في الطابق الخامس من برج شوا وحصري، في شارع الوحدة، غرب مدينة غزة. وقد أسفر إضرام النار عن إلحاق أضرار مادية جزئية في مدخل المقر والبوابة الرئيسية. وذكر أحد العاملين في مقر الوكالة لباحث المركز بأنهم قد تلقوا اتصالاً هاتفياً صباح اليوم من قبل حارس البرج يخبرهم فيه بوجود آثار حريق على مدخل المقر، وأضاف بأنه قد توجه إلى المقر وشاهد زجاجة ملقاة على الأرض بالقرب من المدخل، من المرجح أن يكون قد استخدمها المجهولون في إضرام النار (زجاجة حارقة).

ثانياً: أبرز انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية

تنوعت الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون والعاملون لصالح وسائل الإعلام المختلفة، كتاب الرأي، أو مواطنين آخرين من قبل الحكومة في رام الله وأجهزتها الأمنية، فيما تراجعت تلك الاعتداءات التي كانت تنفذها جهات غير رسمية (جماعات مسلحة). وكان من بين تلك الاعتداءات: التضييق على عمل قناة

القدس الفضائية؛ استدعاء، احتجاز، اعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم؛ منع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية، واستدعاء، احتجاز، اعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير

انتهاكات من قبل جهات رسمية

التضييق على عمل قناة القدس الفضائية

- بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٠، اقتحمت قوة تابعة لجهاز المخابرات العامة في حوالي الساعة ١٢:٣٠ ظهراً، مقر وكالة «بال ميديا" الإعلامية، الواقع في عمارة المها، وسط مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. دقق أفراد القوة في البطاقات الشخصية الخاصة بالمتواجدين داخل المقر، ومن ثم طالبوا الصحفيين أكرم أسعد النتشة، وممدوح محمود حمامرة، وهما يعملان لصالح قناة القدس الفضائية، وكانا يتواجدان داخل المقر بمرافقتهم بعد أن أبرزوا لهما أمر اعتقال صادر عن النيابة العامة. وقبل مغادرة المقر قام أفراد القوة بتفتيش مكتبي الصحفيين النتشة وحمامرة وصادروا جهازي حاسوب محمول خاصين بالصحفيين، إلى جانب هاتفيهما النقالين وعدد من الأوراق واسطوانات مدمجة (CD). وقد جرى التحقيق مع الصحفيين في مقر المخابرات العامة في مدينة الخليل حول خبر صحفي بثته قناة القدس الفضائية صباح اليوم ذاته، حول الاعتقال السياسي في الضفة الغربية تضمن مقابلة صحفية مع والدة أحد المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية. وفي اليوم التالي الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠، نُقل الصحفيان إلى مقر النيابة العامة حيث وجهت لهما تهمة (التحريض وإثارة النعرات) وقد جرى الإفراج عنهما في ساعات ما بعد الظهر بكفالة عدلية قيمتها (٥٠٠ دينار أردني). وأفاد الصحفي ممدوح حمامرة، لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ١٢:٣٠ من ظهر اليوم المذكور أعلاه، داهمت قوة من جهاز المخابرات العامة مقر وكالة (بال ميديا) الإعلامية، وشرع أحد الضباط بالتدقيق في البطاقات الشخصية الخاصة بكافة المتواجدين في المقر، وبعد التعرف على شخصيتي وشخصية زميلي أكرم النتشة، أبرز الضابط مذكرة اعتقال بحقنا وتتضمن تفتيش مكتبينا. شرعت عناصر القوة بتفتيش مكتبينا وصادروا جهازي حاسوب محمولين (Lap Top) خاصين بنا إضافة إلى عدد

من الأوراق والملفات واسطوانات مدمجة (CD)، وهاتفينا النقالين، واقتادونا إلى مقر جهاز المخابرات العامة في المدينة. قبل احتجازنا خضعنا للفحص الطبي في مركز الخدمات الطبية العسكري، ومن ثم احتجزونا في إحدى الغرف حتى ساعات المساء، وفي الليل قاموا بعصب أعيننا وأخرجونا إلى ساحة في العراء والبرد القارس وأمرونا بالوقوف لما يزيد عن الساعة تقريباً، ومن ثم اقتادوا كل منا إلى غرفة تحقيق، حيث وجه ليّ المحققون تهمة (التحريض وإثارة النعرات) على خلفية بث قناة القدس الفضائية صباح اليوم للقاء مع والدة أحد المعتقلين، المضربين عن الطعام، لدى أجهزة الأمن الفلسطينية. وقد تركز التحقيق حول الجهة التي نظمت ونسقت لإجراء المقابلة ، بالإضافة إلى طبيعة عملنا لصالح القناة واتصالاتنا بها، واستمر التحقيق لمدة تقارب الساعتين، وبعد انتهاء التحقيق أعادوني إلى الساحة ذاتها وبنفس الوضعية، حيث استمر وقوفي معصوب العينين في البرد حتى ساعات فجر اليوم التالي الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠١١، حيث نُقلت إلى زنزانة اُحتجزت فيها، حتى قامت قوة من الجهاز بنقلي برفقة زميلي النتشة في حوالي الساعة ١:٠٠ ظهراً إلى مقر النيابة العامة التي وجهت لنا تهمة (التحريض وإثارة النعرات) قبل أن يُفرج عنا بكفالة قدرها (٥٠٠ دينار أردني) لكل منا. وبعد إخلاء سبيلنا علمت من زميلي النتشة أنه خضع لذات موضوعات التحقيق ووُجهت له ذات التهمة من قبل المحققين."

- بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠، اعترضت قوة تابعة لجهاز الأمن الوقائي المراسل الصحفي ممدوح حمامرة، ويعمل لصالح قناة القدس الفضائية، خلال تغطيته لاحتفالات أعياد الميلاد المجيدة بالقرب من كنسية المهد، بمدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وقد اقتادت القوة الصحفي حمامرة إلى مقر جهاز الوقائي في المدينة، حيث تعرض للاستجواب حول سبب تواجده في المكان والقناة التي يعمل لصالحها، وقد أبلغ ضباط الجهاز الصحفي حمامرة بأنه شخص غير مرغوب بتواجده في المكان وتغطيته للاحتفالات، وأمروه بعدم العودة إلى المنطقة مرة أُخرى، قبل أن يخلوا سبيله.

- بتاريخ ٠٧ فبراير ٢٠١١، اعتقلت قوة تابعة لجهاز الأمن الوقائي مراسل قناة القدس الفضائية ممدوح محمود حمامرة، خلال تغطيته لاعتصام المعلمين المضربين عن العمل وذلك أمام مديرية التربية والتعليم في مدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وذكر حمامرة في رسالة وجهها للمركز، بأن قوة تابعة

لجهاز الأمن الوقائي قد اعترضته في حوالي الساعة ١٠:٤٥ من صباح اليوم المذكور، وقامت باعتقاله واقتاده إلى مقر الجهاز. وأضاف حمامرة، بأن محققي الجهاز قد استجوبوه حول عمله لصالح قناة القدس الفضائية، وهدده أحدهم بالاعتقال في كل مرة يخرج لتغطية صحفية لصالح قناة القدس، ونصحه بالبحث عن عمل لدى جهة أخرى (قانونية). وقال حمامرة، بأنه أُجبر على التوقيع على تعهد يقضي بعدم الإخلال بالنظام العام واحترام القانون الفلسطيني وعدم العمل لصالح قناة غير قانونية في الضفة الغربية. وأضاف بأنه قد أُخلي سبيله بعد أكثر من ساعتين من الاحتجاز.

استدعاء، احتجاز، اعتقال صحفيين على خلفية تأديتهم عملهم

- بتاريخ ٠٣ أغسطس ٢٠١١، تلقت الصحفية المستقلة مجدولين رضا حسونة، من سكان بلدة بيت امرين في محافظة نابلس، شمال الضفة الغربية، وتعمل مراسلة لصالح جريدة صوت الشباب الفلسطيني وشبكة إخباريات الالكترونية، اتصالاً هاتفياً من قبل أحد ضباط جهاز الأمن الوقائي في مديرية نابلس، أبلغها فيه بضرورة حضورها إلى مقر الجهاز في المدينة، إلا أنها قد أبلغت المتصل برفضها التوجه والحضور إلى مقر الجهاز. وفي اليوم التالي الموافق ٠٤ أغسطس ٢٠١١، تلقت الصحفية حسونة أمر استدعاء مكتوب صادر عن الجهاز يقضي بحضورها إلى مقر الوقائي في مدينة نابلس بتاريخ ٠٦ أغسطس ٢٠١١، مصطحبة معها أوراق ثبوتية تشمل: (بطاقة الهوية، صور شخصية، وجواز السفر) وقد حمل الاستدعاء تهديداً باستصدار أمر اعتقال بحقها في حال تخلفها عن الحضور. وقد تعرض شقيقيها محمد ومحسن للاعتقال من قبل عناصر الجهاز في اليوم ذاته في محاولة للضغط عليها للمثول في مقر الجهاز، واستمر اعتقال الشقيقين لثلاثة أيام دون أن يخضع أي منهما لتحقيق أو استجواب. وأفادت الصحفية حسونة لباحث المركز، بما يلي:

"في يوم الخميس الموافق ٠٤ أغسطس ٢٠١١، تسلمت أمر استدعاء من قبل جهاز الأمن الوقائي عن طريق وسيط، إلا إنني أبلغته برفضي المثول في مقر الوقائي، خاصة وأنني لم أرتكب أي جرم، ولا يوجد بحقي أمر اعتقال صادر عن جهة قانونية. وفي اليوم التالي، الجمعة الموافق ٠٥ أغسطس، اعتقل جهاز الأمن الوقائي شقيقي محمد، ٤٠ عاماً، ويعمل مقاولاً، من منزلنا، وشقيقي محسن، ٣٥ عاماً، ويعمل سائق أجرة، بعد تلقيه اتصال هاتفي من قبل

أحد عناصر الجهاز. لم أتوجه إلى مقر الوقائي، واستمر اعتقال شقيقاي حتى عصر يوم الاثنين الموافق ٠٨ أغسطس حيث أخلي سبيلهما بعد تدخل عدة جهات، ولم يخضع أي منهما لأي تحقيق خلال فترة اعتقالهما حول أي موضوع أو قضية، إلا أن الجهاز سلمهما أوامر استدعاء جديدة للمقابلة في الأيام اللاحقة، علماً بأن شقيقاي لم يستدعيا في السابق من قبل أي من الأجهزة الأمنية والشرطية. تدخل عضو المجلس التشريعي، ناصر جمعة، لدى مدير جهاز الأمن الوقائي في محافظة نابلس، للتراجع عن استدعائي، وللاستفسار عن خلفية الاستدعاء، وإذا كان له علاقة بعملي الصحفي، إلا أن مدير الجهاز نفى أن يكون هناك أية علاقة بين استدعائي وطبيعة عملي الصحفي، وأنه شخصياً يريد مقابلتي لمعرفة الجهات التي تقوم بدعمي، أو أعمل لصالحها. علماً بأني قد تلقيت عدة تهديدات عبر الهاتف، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، من قبل أشخاص عرفوا عن أنفسهم بأنهم يعملوا لصالح أجهزة أمنية وشرطية، وآخرين مجهولين، بعد قيامي بتغطية اعتصام لأهالي المعتقلين السياسيين في مدينة نابلس بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٠، وعملي على تحقيق صحفي حول الأخطاء الطبية في المشافي الفلسطينية، استكمالاً لتحقيق صحفي بعنوان: (الطب في فلسطين حقل للتجارب وجرائم بلا أدلة)، حصلت فيه على جائزة طومسون الدولية في العام ٢٠١٠."

استدعاء، احتجاز، اعتقال مواطنين على خلفية الرأي والتعبير

- بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١١، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في مدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية، الكاتب د. عصام شاور، وهو طبيب أسنان، بينما كان يتواجد في عيادته. وقد خضع د. شاور للتحقيق من قبل ضباط الجهاز حول المقالات التي يقوم بكتابتها ونشرها في صحيفة «فلسطين» التي تصدر في قطاع غزة، وممنوعة من النشر والتوزيع في الضفة الغربية.[١٢] وقد جرى تحويل د. شاور إلى النيابة العامة التي قامت بدورها بالتحقيق معه حول الموضوع ذاته، وتوجيه تهمة «النيل من الوحدة الوطنية وتعكير صفاء الأمة»، واستمر اعتقال د. شاور لدى جهاز الأمن الوقائي حتى تاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١، حيث أفرج عنه بقرار من المحكمة بكفالة قدرها خمسة آلاف دينار أردني. وقد أفاد د. شاور لباحث المركز، بما يلي:

١٢ صحيفتا فلسطين والرسالة الصادرتان في قطاع غزة ممنوعتان من النشر والتوزيع في الضفة الغربية منذ ١٤ يوليو ٢٠٠٧.

"في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الأحد الموافق ١٦ يناير ٢٠١١، حضر إلى عيادتي في مدينة قلقيلية، أحد أفراد جهاز الأمن الوقائي، وقام بتسليمي استدعاء يقضي بحضوري إلى مقر الجهاز فور استلامه. وصلت إلى مقر الجهاز في حوالي الساعة ١٠:٣٠، صباح ذلك اليوم، وانتظرت في قاعة الانتظار مدة تسع ساعات متواصلة، ومن ثم شرع ضباط الجهاز بالتحقيق معي حول الكتابات التي أقوم بنشرها في صحيفة فلسطين التي تصدر من مدينة غزة، وحول تأثيرها على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن ثم قاموا بنقلي إلى زنزانة حيث مكثت فيها مدة عشرة أيام، خضعت خلالها لعدة جولات تحقيق حول الموضوع ذاته، وقاموا خلالها أيضاً بتحويلي للنيابة العامة لمرة واحدة. بعد ذلك مثلتُ أمام محكمة مدنية بتهمة (النيل من الوحدة الوطنية، وتعكير صفاء الأمة) أربع مرات، كان آخرها بتاريخ ٠٨ فبراير ٢٠١١، حيث أمرت المحكمة بالإفراج عني بكفالة قدرها خمسة آلاف دينار أردني لحين استكمال المحاكمة، وحددت تاريخ ٢٧ مارس ٢٠١١، موعداً لجلسة جديدة للاستماع لشهادة أحد ضباط الأمن الوقائي. وبتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١، أخلى جهاز الأمن الوقائي سبيلي."

- بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١١، اعتقلت الأجهزة الأمنية (الأمن الوقائي، المخابرات العامة، والمباحث العامة) في مدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية، خمسة مواطنين كانوا قد أدوا صلاة الجمعة في مسجد عثمان بن عفان «المسجد الجديد» في المدينة، وذلك إثر خلاف وقع بينهم وبين إمام المسجد. والمعتقلون هم كل من:

١. اسلامبولي رياض بدير، ٢٥ عاماً، وهو طالب جامعي، اُعتقل على أيدي أفراد من جهاز الأمن الوقائي، واُفرج عنه في ساعات مساء اليوم ذاته.
٢. عبد الرحمن إبراهيم الحبن، ٢٣ عاماً، وهو طالب جامعي، اُعتقل على أيدي أفراد من جهاز الأمن الوقائي، واُفرج عنه في ساعات مساء اليوم ذاته.
٣. فواز عبد الفتاح حجازي، ٤٠ عاماً، وهو تاجر، واعتقل من قبل جهاز المباحث العامة، وجرى تحويله لاحقاً إلى جهاز الأمن الوقائي، حيث أُخلي سبيله في ساعات مساء اليوم التالي الموافق ٢٦ فبراير ٢٠١١.
٤. عماد محمد صريدي، ٤٠ عاماً، وهو تاجر، واعتقل من قبل جهاز المخابرات العامة، وجرى الإفراج عنه مساء اليوم التالي.
٥. محمد عبد الكريم نصار، ٤٠ عاماً، واعتقل من قبل جهاز الأمن الوقائي، وجرى الإفراج عنه بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١.

- يُشار إلى أن مشادة كلامية قد وقعت بين عدد من المصلين وبين إمام المسجد إثر تهجم الإمام على قناة الجزيرة الفضائية خلال تلاوته للخطبة الموحدة التي تعممها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الضفة الغربية، وتطور الأمر إلى مغادرة عدد من المصلين المسجد، وأداء الصلاة من قبل الموجودين دون استكمال الخطبة.

منع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية

- بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١، تعرض الصحفي والباحث الميداني في مؤسسة الحق، هشام عبد الحافظ الشرباتي، والباحثة في مؤسسة «بيتسيلم»، مركز المعلومات الإسرائيلي لمعلومات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، منال نعمان الجعبري للاعتداء والمنع من التصوير من قبل رجال الشرطة في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، خلال عملهما على تغطية اعتداءات رجال الأمن بحق المشاركين في المسيرة السلمية لإحياء الذكرى الـ(٦٣) للنكبة الفلسطينية.[١٣] وذكر الصحفي هشام الشرباتي لباحث المركز بأنه كان يعمل على تغطية تلك الأحداث في شارع الشلالة، وسط المدينة، عندما اقترب منه شخص بزي مدني وطالبه بتسليمه الكاميرا، وهي مملوكة لمؤسسة الحق، إلا أن الشرباتي قد رفض ذلك، فاقتاده ذلك الشخص إلى مكان قريب يتواجد فيه قائد شرطة الخليل العقيد رمضان عوض. وأضاف الشرباتي بأن العقيد عوض وجه له كلاماً مسيئاً ومن ثم ابتعد عن المكان، وأنه خلال مغادرته المكان هاجمه أربعة من رجال شرطة وانتزعوا منه الكاميرا، وأبلغه أحدهم بأنه ممنوع من التصوير في المكان، وصادروا شريط التسجيل من الكاميرا ومن ثم أعادوها له.

- وفي السياق ذاته، ذكرت الباحثة منال الجعبري لباحث المركز، بأن إحدى عناصر الشرطة النسائية قد اعترضتها أثناء تصويرها من خلال كاميرا الهاتف النقال اعتداء أحد رجال الشرطة بالضرب بحق إحدى الفتيات المشاركات في المسيرة. وأضافت الجعبري بأن الشرطية احتجزتها بجانب جدار وطالبتها بتسليمها هاتفها النقال، إلا أن شخصاً بزي مدني اتضح أنه أحد رجال الشرطة قد تقدم نحوهم ونزع الهاتف من بين يديها وقام بمسح الصور المخزنة على ذاكرة الهاتف، وأعاد الهاتف لها ووجه بحقها شتائم مهينة.

---

١٣ لمزيد من المعلومات حول اعتداء رجال الأمن بحق المشاركين في المسيرة السلمية لإحياء الذكرى الـ(٦٣) للنكبة الفلسطينية، راجع الجزء الثاني: الحق في حرية التجمع السلمي، ص (٦٦).

- بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١١، منع أفراد الأجهزة الأمنية الصحفية ابتهال جمال منصور، وتعمل لصالح مركز رصد الشرق الأوسط للإعلام، ومنسقة إعلامية لصالح مكتب النواب الإسلاميين «كتلة التغيير والإصلاح» التابعة لحركة المقاومة الإسلامية – حماس، في محافظة نابلس، من استكمال عملها في تغطية تجمع سلمي لأهالي المعتقلين السياسيين لدى أجهزة الأمن كان منعقداً في دوار الشهداء في المدينة.[١٤] وأفادت الصحفية منصور، لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ١١:٠٠ ظهراً، رافقت عدداً من النواب الإسلاميين لتغطية مشاركتهم في اعتصام يدعو لانهاء ملف الاعتقال السياسي، دعت له لجنة أهالي المعتقلين السياسيين، والذي كان منعقداً في منطقة دوار الشهداء في مدينة نابلس. وخلال قيامي بعملي اعترضني أحد ضباط الشرطة الفلسطينية وطالبني بوقف التصوير وتغطية الاعتصام وتسليمه ذاكرة الكاميرا، إلا أنني اعترضت على طلبه وأبلغته بأنني صحفية وأقوم بتغطية الاعتصام مثل جميع الصحفيين المتواجدين في المكان، ومن ثم توقفت عن التصوير بعد تجمع عدد من أفراد الأجهزة الأمنية حولي، ووضعت الكاميرا في حقيبتي اليدوية ووقفت بعيداً عن مكان التجمع في انتظار انتهاء النواب من اعتصامهم. وبينما كنت أقف مع النائب داود أبو سير، حضرت مجموعة من الشرطة النسائية نحوي وطالبوني بتسليمهم الكاميرا التي أحملها إلا إنني والنائب أبو سير رفضنا ذلك، فقامت عناصر الشرطة النسائية بالاعتداء عليّ بالضرب ومحاولة سحبي من المكان، وقد تدخلت والدتي –النائب منى منصور– لمنعهم من الاعتداء عليّ فعاملوها بقسوة وقاموا بدفعها عدة مرات، ومن ثم ابتعدوا عنا بعد تجمهر الأهالي حولنا."

- بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١١، حضر أحد ضباط جهاز الأمن الوقائي بمدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية إلى مكتب (Golden Ad) للدعاية والإعلان، والواقع في مجمع الدكتور أمجد بدران وسط المدينة، وأبلغ مدير المكتب مهند عبد الغني جلاد، بقرار صادر عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١١، ويقضي بإغلاق المكتب ومنع نشر وتوزيع المجلة الإعلانية الصادرة عنه والتي تحمل ذات الاسم. وذكر جلاد لباحث المركز بأن مكتبه حاصل على التراخيص اللازمة للعمل من الجهات الرسمية المختصة، ومن بينها وزارة الإعلام، وأضاف بأنه كان قد

١٤ لمزيد من المعلومات حول فض الاعتصام السلمي لذوي المعتقلين السياسيين في مدينة نابلس على أيدي أفراد الأمن، راجع الجزء الثاني من التقرير، الحق في التجمع السلمي، ص (٦٨).

تقدم في شهر بداية إبريل ٢٠١١ بطلب لوزارة الإعلام من أجل ترخيص المجلة الدعائية إلا أن الوزارة اشترطت حصوله على شهادة حسن سير وسلوك من جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي لاستكمال طلبه والنظر فيه. وقال جلاد بأنه وفي تاريخ ١٧ إبريل ٢٠١١، حضر أحد ضباط المخابرات العامة إلى المكتب وقام باستجوابه حول أسماء الموظفين العاملين في المكتب، أرقام هواتفهم النقالة، ومعلومات عن مالك المكتب وطبيعة النشاط الذي يقومون به.

انتهاكات من قبل جهات غير رسمية

- بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١١، اقتحم خمسة أشخاص يرتدون زياً مدنياً، أحدهم مسلح، في حوالي الساعة ٣:٢٥ من مساء، مكتب شركة (بال ميديا) للإنتاج الإعلامي، الواقع في الطابق السابع من مجمع بلدية نابلس التجاري، بمدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. وقد سأل المقتحمون العاملين في المكتب عن د. عبد الستار قاسم، المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، فأجابوهم بأنه غادر المكان، ومن ثم غادروا هم أيضاً. وبعد حوالي ١٠ دقائق عاد الأشخاص الخمسة مرة أخرى وشرعوا بتحطيم محتويات المكتب، من أبواب ونوافذ وكاميرا تصوير فيديو، وغادروا المكان مرة أخرى. وقد حضرت الشرطة الفلسطينية إلى المكتب، وقامت بمعاينة المكان، وفتحت تحقيقاً في الحادث، فيما تقدمت إدارة الشركة، وهي أحد فروع شركة الاتصالات الفلسطينية وتعمل في المجال الانتاج الإعلامي، بشكوى للنيابة العامة. جدير بالذكر أن د. قاسم كان قد شارك عبر مكتب شركة بال ميديا في برنامج بثته قناة الجزيرة الفضائية حول الوثائق التي تقوم القناة بنشرها حول المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

ثالثاً:
حالة الحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية

"لكل شخص حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية."

المادة (٢٠ بند ١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨

"يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق، إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة، أو النظام العام أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم."

المادة (٢١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦-١٩٧٦

"للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: ... ٥) عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون."

المادة (٢٦ بند ٥) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣

انتهاكات الحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الفلسطينية

منعت الحكومتان في غزة ورام الله، وأجهزتهما الأمنية، كلٌ في منطقة سيطرته التجمعات العامة فيما عدا تلك التجمعات التي نظمها مؤيدوها، وفرضت الحكومتان إجراءات إدارية صارمة حولت جوهر الإشعار حسب قانون الاجتماعات العامة إلى ترخيص رسمي. كما اتخذت الجهات الرسمية وأجهزة الأمن في الضفة وقطاع غزة إجراءات احترازية حالت دون تنظيم اجتماعات عامة أو فعاليات جماهيرية، من بينها أعمال اعتقال أو استدعاء نشطاء. وبينما تختلف الحكومتان في غزة ورام الله في معظم قراراتها في ظل الانقسام السياسي، إلا أنهما اتفقتا على توظيف ذات الأداة المخالفة للقانون والدستور في تقييد الحق في التجمع السلمي، ممثلة باللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة. وقد تعدت الإجراءات التي نفذتها تلك الجهات لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون. وقد شهدت الفترة قيد الدراسة انعكاساً ايجابياً لأجواء المصالحة الفلسطينية وتوقيع اتفاق المصالحة في العاصمة المصرية «القاهرة» بتاريخ ٠٤ مايو ٢٠١١، فقد نظمت حركتا فتح وحماس مسيرات سلمية في قطاع غزة والضفة الغربية ابتهاجاً بتلك الأجواء، رفع فيها المشاركين في تلك المسيرات رايات حركة فتح في غزة، ورايات حماس في الضفة الغربية، إلا أن تلك الأجواء لم تستمر طويلاً، وسرعان ما فترت وعادت إجراءات الأجهزة الأمنية في غزة والضفة مع تراجع أجواء التطبيق الفعلي للمصالحة في الأرض المحتلة. وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي وثقها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد البحث في قطاع غزة والضفة الغربية:

أولاً: أبرز انتهاكات الحق في التجمع السلمي في قطاع غزة

فرضت الحكومة في غزة والأجهزة الأمنية التابعة لها إجراءات مشددة لتقييد ومنع تنظيم الاجتماعات العامة، فحواها تقديم الجهات المنظمة للاجتماع العام طلب حصول على ترخيص خلافاً للقانون الذي ينص على إشعار الشرطة أو المحافظ. وقد عملت الأجهزة الأمنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير على منع عقد التجمعات العامة، واستخدام القوة في تفريق التجمعات الملتئمة، فيما تدخلت الأجهزة الأمنية في التجمعات الخاصة التي من المفترض أن تعقد دون تدخل الأمن وفق القانون. وكانت أبرز اعتداءات الأجهزة الأمنية في قطاع غزة قد وقعت أثناء

محاولة عدد من النشطاء إحياء فعاليات شعبية، منها ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ (٤٦)، مبادرة «يوم الكرامة»، ومبادرة ١٥ آذار لإنهاء الانقسام. كما استمرت الحكومة في غزة في منع اجتماعات سلمية لا تندرج ضمن الاجتماعات التي عُرّفت بالعامة وفق قانون الاجتماعات العامة. وكانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

إجراءات أمنية مسبقة لمنع فعاليات إحياء ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ (٤٦)

اتخذت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة (جهازي الشرطة الفلسطينية والأمن الداخلي) العديد من الإجراءات للحيلولة دون تنظيم نشطاء حركة فتح ومناصريها أي من مظاهر الاحتفال في ذكرى انطلاقة الحركة الـ (٤٦)، والتي تصادف الأول من يناير من كل عام. فقد نفذت الأجهزة الأمنية عشرات عمليات الاستدعاء، الاحتجاز، الاعتقال والتحقيق في صفوف قيادات ونشطاء حركة فتح في جميع محافظات قطاع غزة منذ الأسبوعين الأخيرين من شهر ديسمبر ٢٠١٠ وحتى بداية شهر يناير ٢٠١١، تعرض خلالها عدد من المعتقلين، من بينهم طفل، للضرب المبرح والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. وكانت أبرز الانتهاكات التي وثقها المركز خلال تلك الفترة، على النحو التالي:

- بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، تسلمت المواطنة إيناس إبراهيم أبو شاويش، ٣٥ عاماً، وتعمل مدرسة، من سكان مدينة خان يونس، أمر استدعاء من قبل جهاز الأمن الداخلي يقضي بحضورها في اليوم التالي الموافق ١٩ ديسمبر إلى مقر الجهاز الواقع في منطقة المشتل، شمال غرب مدينة غزة. توجهت المواطنة أبو شاويش في اليوم المذكور إلى مقر الأمن الداخلي إلا أنه جرى تحويلها إلى مقر الجهاز في مجمع أبو خضرة الحكومي وسط المدينة، وقد خضعت المواطنة أبو شاويش لتحقيق استمر لمدة ساعتين تقريباً من قبل ضابطين من الجهاز، وتركز حول انتمائها لحركة فتح، ونشاطات الحركة في ذكرى الانطلاقة في قطاع غزة، وأُبلغت أبو شاويش من قبل محققيها بأن نشاط حركة فتح محظور في قطاع غزة.

- بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠، شرع جهاز الأمن الداخلي في محافظات خان يونس، رفح، جنوب قطاع غزة، والوسطى بحملة استدعاء واحتجاز استمرت حتى تاريخ ٠٢ يناير ٢٠١١، وطالت العشرات من قيادات ونشطاء حركة فتح في

تلك المحافظات. ووفق المعلومات التي جمعها المركز من عدد من المحتجزين المفرج عنهم، فقد تعرضوا لعصب الأعين والشبح (الوقوف مدة طويلة والوجه باتجاه الحائط)، والتحقيق حول فعاليات ونشاطات حركة فتح في الذكرى الـ (٤٦) لانطلاقتها، ورفع بعضهم رايات الحركة على أسطح منازلهم. وقد أُبلغ المحتجزون من قبل ضباط الجهاز بقرار حظر أي نشاطات للحركة تحت طائلة المسئولية، قبل أن يخلوا سبيلهم. ووثق المركز عدة إفادات من محتجزين مفرج عنهم ذكروا فيها تعرضهم للضرب والتعذيب خلال فترة احتجازهم والتحقيق معهم، أو تعرضهم للاستدعاء المتكرر خلال تلك الفترة.

- بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، تعرض أحد الأطفال، ويبلغ من العمر ١٧ عاماً،[١٥] للاعتقال من قبل عناصر الأمن الداخلي بينما كان يقف أمام منزله الواقع في منطقة (بلوك J) جنوبي مخيم رفح، جنوب قطاع غزة. وقد تعرض الطفل خلال اقتياده إلى مقر جهاز الأمن الداخلي واحتجازه الذي استمر حتى ساعات مساء اليوم التالي للضرب المبرح والشبح، كما تعرض الطفل لحلق شعر الرأس بالكامل إضافة إلى أطراف حاجبيه. وأفاد الطفل المذكور لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٦:٣٠ من مساء اليوم المذكور، كنت أقف بالقرب من باب منزلنا بانتظار خروج شقيقتي لإيصالها إلى منزلها في مدينة خان يونس، وكنت أشاهد الألعاب النارية في الهواء التي كان يطلقها المواطنون في ذكرى انطلاقة حركة فتح، فتوقفت أمامي سيارة باص صغيرة وترجل منها عدة أفراد بزي عسكري ومسلحين وسحبوني إلى داخل السيارة ووضعوا قيود في يدي، ونقلوني إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في حي تل السلطان في المدينة، وقد تعرضت للضرب بواسطة الهراوات من قبل أفراد الأمن أثناء نقلي. فور وصولنا إلى مقر الجهاز وضعوا عصبة على عيني وأدخلوني إلى إحدى الغرف، وانهالوا عليّ بالضرب المبرح باستخدام الهراوات وخراطيم بلاستيكية لمدة ١٥ دقيقة تقريباً، إضافة إلى توجيه الشتائم النابية لي. خضعت للتحقيق، وكنت لا أزال معصوب العينين، ووجهوا لي اتهامات المشاركة في الاحتفال بذكرى انطلاقة حركة فتح، ومن ثم نقلوني إلى غرفة كانت المياه تغمر أرضيتها، واسقطوني فيها عدة مرات، ومن ثم تعرضت للضرب بأسلوب (الفلكة) على قدمي لعدة دقائق، ومن ثم أحضروا ماكينة

١٥ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

حلاقة وقصوا شعري بالكامل، إضافة إلى أطراف حواجبي. بعد انتهائهم من قص شعري أمروني بالوقوف على قدم واحدة ويدي مرفوعة للأعلى (شبح) لمدة نصف ساعة تقريباً ومن ثم أحضروا لي فرشة لأنام عليها، إلا إنني لم أستطع النوم من الألم. وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ فجر اليوم التالي الموافق ٠١ يناير ٢٠١١، تعرضت لجولة جديدة من الضرب استمرت لمدة ١٠ دقائق تقريباً، ومن ثم تركوني. وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ من بعد الظهر أحضروا لي مكنسة وأجبروني على تنظيف أرضية ٤ غرف والساحة الخارجية، ومن ثم أخلوا سبيلي."

- بتاريخ ٠١ يناير ٢٠١١، تعرض المواطن غسان خليل أبو نصر، ٤٥ عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، للاعتقال من قبل أفراد الشرطة الفلسطينية من أمام منزله. وقد تعرض أبو نصر للضرب المبرح خلال اعتقاله، نقله، واحتجازه في مركز الشرطة، مما أسفر عن إصابته بكسور ورضوض في أنحاء متفرقة من جسده. وأفاد أبو نصر لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٧:٣٠ من مساء ذلك اليوم، حضرت سيارة شرطة إلى منطقة سكني بعد أن قام عدد من سكان الحي بإشعال الألعاب النارية في ذكرى انطلاقة حركة فتح، فشاهدت أفراد الشرطة يقومون باعتقال أحد أصدقائي، فتوجهت إلى سيارة الشرطة للاستعلام عن اعتقال صديقي، إلا أن أحد أفراد الشرطة طلب مني مغادرة المكان، وعندما أخبرته بأنني من سكان الحي وأقف بالقرب من باب منزلي قام بصفعي على وجهي. تدخل عدد من أفراد الشرطة وانهالوا عليّ بالضرب باستخدام أعقاب البنادق ومن ثم وضعوني في سيارتهم إلى جانب صديقي وساروا بنا. وفي بلدة بيت لاهيا توقفت سيارة الشرطة بجوار مسجد الأنصار وأنزلونا من السيارة وانهالوا عليّ بالضرب مرة أخرى بواسطة أعقاب البنادق والهراوات، وكان الضرب يتركز على اليدين والأرجل، واستمر لمدة ١٥ دقيقة تقريباً، تعرضت خلالها للشتم بألفاظ نابية، ومن ثم اقتادونا إلى مركز شرطة بيت لاهيا. أنزلوني من السيارة وأمروني بالوقوف ووجهي إلى الحائط، ومن ثم انهالوا عليّ بالضرب من جديد باستخدام الهراوات والصفع على الوجه والرأس، ومن ثم أدخلونا إلى احدى الغرف في المركز. خضعت للتحقيق حول معلوماتي الشخصية، قبل أن أُنقل إلى غرفة النظارة، وخلال مكوثي في غرفة النظارة طلبت منهم نقلي إلى المستشفى إلا أنهم تجاهلوا طلبي. وفي حوالي الساعة ٦:٣٠ من

صباح اليوم التالي الموافق ٠٢ يناير ٢٠١١، شعرت بدوار وفقدت الوعي إلى أن استيقظت في مستشفى كمال عدوان في البلدة، وعلمت من الأطباء بوجود عدة كسور في ركبة رجلي اليمنى، ورضوض في الكتف الأيسر وأطراف الأربعة. وبعد الانتهاء من تقديم العلاج لي في مستشفى الشهيد كمال عدوان ومستشفى بلسم نُقلت بواسطة سيارة إسعاف إلى منزلي."

إجراءات أمنية رافقت مبادرة «يوم الكرامة» وتفريقها

نشرت مجموعات شبابية على صفحات الموقع الاجتماعي (Facebook) مبادرة أطلقت عليها اسم "يوم الكرامة" دعت من خلالها المواطنين للتظاهر يوم الجمعة الموافق ١١ فبراير ٢٠١١ للاحتجاج على "استمرار سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإنهاء حالة الانقسام السياسي." وقد استبقت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة ذلك اليوم باتخاذ إجراءات أمنية من شأنها فرض قيود ومنع عقد أي تجمعات في ذلك اليوم، والتي كان من بينها عمليات الاستدعاء والاحتجاز لمواطنين، كان من بينهم نشطاء في حركة فتح.

- بتاريخ ٠٩ فبراير ٢٠١١، احتجز جهاز الأمن الداخلي في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، ثمانية نشطاء من حركة فتح في المدينة، وقد جرى تحذيرهم من المشاركة في "يوم الكرامة"، قبل إخلاء سبيلهم مرة أخرى. وسبق ذلك أن احتجز جهاز الأمن الداخلي في مدينة رفح أيضاً شابين من عائلة أبو هلال على الخلفية ذاتها.

- بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١١، احتجز جهاز المباحث العامة ثلاثة كوادر في حركة فتح، هم كل من: ١- مازن شاهين؛ ٢- إياد نصر؛ و٣- نبيل الأغا، حيث قام عناصر المباحث بتحذيرهم من المشاركة في أية فعاليات أو تظاهرات مرتبطة بمبادرة «يوم الكرامة» ومن ثم أُخلي سبيلهم بعد عدة ساعات. وفي ساعات مساء اليوم المذكور وصباح يوم الجمعة الموافق ١١ فبراير ٢٠١١، احتجز جهازي الشرطة والأمن الداخلي عشرة مواطنين آخرين في مدينة خان يونس، حيث جرى تحذيرهم من المشاركة في المبادرة ذاتها، ومن ثم أُفرج عنهم.[١٦] كما احتجز جهاز المباحث العامة بمدينة دير البلح حوالي عشرة من نشطاء حركة

١٦ المركز يحتفظ بأسماء المحتجزين المفرج عنهم.

فتح من سكان مخيم النصيرات، حيث جرى التحقيق معهم حول نشاطهم في حركة فتح وحول تواصلهم عبر الموقع الاجتماعي (facebook) وبالتحديد مبادرة "يوم الكرامة". وفي محافظة شمال غزة، احتجز جهاز الأمن الداخلي في ساعات صباح اليوم المذكور ١٣ قيادياً وكادراً من حركة فتح في مقر الجهاز الواقع في مخيم جباليا، وقد جرى إخلاء سبيلهم مساءً دون التحقيق معهم على أن يعودوا في صباح يوم الجمعة التالي، وبالفعل قام الجهاز باحتجازهم وقد جرى التحقيق معهم حول نشاطهم في حركة فتح ومبادرة "يوم الكرامة".

- بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١١، شهدت مدن قطاع غزة انتشاراً مكثفاً لأفراد الأمن في الشوارع والمفترقات الرئيسية، تحسباً لأية مظاهرات أو تجمعات مرتبطة بمبادرة "يوم الكرامة." وفي مدينة خان يونس، تجمع عدد من المواطنين بعد صلاة الجمعة في شارع مسجد أهل السنة، كان عدد منهم يحمل يافطات ورقية، إلا أن مواطنين آخرين من أنصار حركة حماس تداخلوا معهم ووقعت مشادات بين الطرفين تخللها تمزيق اليافطات، وتدخلت الشرطة وعملت على فض التجمع واعتقلت عدداً منهم حيث جرى اقتيادهم إلى مركز شرطة خان يونس، وجرى الإفراج عنهم في صباح اليوم التالي الموافق ١٢ فبراير ٢٠١١، بعد أن خضعوا للتحقيق حول المبادرة. كما تعرض الصحفي شوقي يحيى الفرا، مراسل التلفزيون الألماني، من سكان مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، للاعتداء من قبل عناصر الأمن خلال عمله على تغطية التجمع.[١٧]

مبادرة ١٥ آذار لإنهاء الانقسام

أطلقت عدة مجموعات شبابية مبادرة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) بعنوان "الشعب يريد إنهاء الانقسام، وكانت تهدف إلى تنظيم تجمع عام في مدينة غزة لمطالبة الرئيس محمود عباس والحكومتين في غزة ورام الله باتخاذ خطوات جدية لإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وكبادرة لمجموعة من الفعاليات اللاحقة بهدف الضغط لإنهاء حالة الانقسام. إلا أن الأجهزة الأمنية في قطاع غزة قد اتخذت مجموعة من الإجراءات الأمنية الاحترازية منذ منتصف شهر فبراير ٢٠١١، سعت من خلالها نحو تقييد تنظيم التجمعات العامة والتدخل في الحريات العامة للمواطنين، كان أشدها ما قامت به

١٧ لمزيد من المعلومات حول الاعتداء الذي تعرض له الصحفي شوقي الفرا، راجع الجزء الأول: الحق في حرية الرأي والتعبير، ص (٢٥).

تلك الأجهزة من اعتداءات في يوم ١٥ آذار / مارس موعد عقد التجمع، وخلال اليومين اللاحقين. وكانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١١، اقتحم أربعة أشخاص يرتدون زياً عسكرياً ومسلحين منزل المواطن أحمد عرار العطاونة، الواقع في مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة. أجرى المسلحون أعمال تفتيش في المنزل، وسألوا العطاونة إذا كان يمتلك جهاز حاسوب، فأجابهم بالنفي، فقاموا بمصادرة جواز سفره وبطاقة الهوية الشخصية، وهاتفه النقال، وسلموه أمر استدعاء يقضي بمثوله في مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في مدينة دير البلح في اليوم ذاته. توجه العطاونة إلى المقر المذكور، حيث جرى احتجازه لعدة ساعات من ثم قاموا بنقله إلى مقر الأمن الداخلي الواقع في مجمع أبو خضرة الحكومي بمدينة غزة. خضع العطاونة للتحقيق من قبل أربعة محققين حول مبادرة "الشعب يريد انهاء الانقسام" المنشورة على صفحات الموقع الاجتماعي (Facebook). وقد تركز التحقيق حول تمويل المبادرة وارتباطها بأجهزة أمن الضفة الغربية وعلاقة القائمين عليها بمبادرة أخرى كانت تحت اسم «يوم الكرامة" نُشرت على الموقع ذاته. وقد جرى إخلاء سبيل المواطن العطاونة في ساعات مساء اليوم ذاته.

- بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٠، حضر شخصان بزي مدني إلى كافتيريا «جاليري الاتحاد» الواقع بجوار وزارة شئون الأسرى، غرب مدينة غزة، وتوجهوا صوب أربعة شبان من تجمع شباب ١٥ آذار، كانوا قد أنهوا لقاءً صحفياً مع قناة فلسطين اليوم الفضائية. وأفاد أحد الشبان الأربعة[١٨] لباحث المركز، حول ما جرى معهم، بما يلي:

"عرف الشخصان عن نفسيهما بأنهما من جهاز الأمن الداخلي، وأبرزا بطاقتي تعريف رسمية، وطالبونا بالتعريف عن أنفسنا، فأجبناهم بأننا من شباب «تجمع ١٥ آذار»، وهي مجموعة شبابية فلسطينية أنشأت صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) للمطالبة بإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، فطلبا مني إبراز أية أوراق رسمية عن التجمع، فأجبته بأننا لا نملك أية أوراق رسمية لأن القانون لا يتطلب ذلك، فطلبا منا الانتظار ٥ دقائق. في وقت قصير، حضر ثمانية أشخاص آخرون جميعهم بزي مدني، وعرفوا عن أنفسهم بأنهم من جهاز الأمن الداخلي، وطلبوا منا الجلوس إلى

١٨ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

طاولة وإبراز كل متعلقاتنا الشخصية من بطاقات هوية، جوالات، أجهزة حاسوب محمولة، أية أوراق أخرى في جيوبنا، ووضعها على الطاولة، ومن ثم شرعوا باستجوابنا حول أسمائنا، طبيعة عملنا، سكننا، خلفياتنا السياسية، وكانوا يقومون بتسجيل المعلومات. صادر أفراد الأمن كل متعلقاتنا، ومن بينها أجهزتنا الخلوية وكان عددها ثلاثة، وجهاز حاسوب محمول وطالبوا مالكه بمراجعتهم في صباح اليوم التالي بمقر الأمن الداخلي في مجمع أنصار، ومن ثم غادروا المكان."

كما اعترض أفراد الأمن طاقم قناة فلسطين اليوم الصحفي، وطالبوهم بإعطائهم شريط التسجيل، إلا أن المنتج أحمد غانم، أحد أفراد الطاقم قد رفض ذلك، فقام أفراد الأمن باقتياده بسيارتهم إلى مقر الأمن الداخلي الواقع في مجمع أنصار العسكري.[١٩]

- بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١١، احتجز جهاز الأمن الداخلي عدداً من الشبان من نشطاء "تجمع ١٥ آذار" في محافظتي غزة ورفح بناء على استدعاءات مسبقة وجهها لهؤلاء النشطاء. وقد عمل ضباط الجهاز على استجوابهم ومصادرة هواتفهم النقالة وأجهزة الحاسوب الخاصة بهم، ومراجعة محتوياتها المحفوظة والممسوحة عنها والتدخل في أمور شخصية، قبل تهديدهم بتحمل مسئولية أي تجمع وإخلاء سبيلهم. وقد أفاد أحد الشبان الذين قام جهاز الأمن الداخلي باستجوابهم،[٢٠] لباحث المركز، بما يلي:

"توجهت في حوالي الساعة ٩:٣٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١١، إلى مقر الأمن الداخلي في مجمع أنصار الحكومي، حيث أجلسني أفراد الأمن في غرفة انتظار، وبعد حوالي ساعة نقلوني إلى غرفة أخرى كان يتواجد بها محققان. شرعوا بالتحقيق معي بداية حول معلومات شخصية، طالت تفاصيل كثيرة عني وعن إخوتي وأخواتي وأزواجهم وانتماءاتهم السياسية، ومن ثم تحول الاستجواب إلى تجمع شباب ١٥ آذار، وشمل الاستجواب أسماء شباب التجمع وانتماءاتهم السياسية، علاقاتنا بالمنظمات الأهلية، ومصدر تمويل التجمع، وخطط التجمع للتحرك في المسيرات السلمية. وخلال التحقيق

---

١٩ لمزيد من المعلومات حول الاعتداء الذي تعرض له طاقم قناة فلسطين اليوم، راجع الجزء الأول: الحق في حرية الرأي والتعبير، ص (١٦)

٢٠ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

قام أحد المحققين بتحميلنا المسؤولية عن وقوع أي ضحايا خلال يوم ١٥ آذار إن أقمنا فعالية. كما شمل الاستجواب معلومات عن محتويات جهاز الحاسوب الخاص بي، وكان واضحاً بأن أفراد الجهاز قد قاموا باسترجاع كافة المعلومات التي كنت قد مسحتها في أوقات سابقة، والتي تشمل من بين أمور أخرى، حياتي الشخصية، وملفات خاصة، وكان أحد الضباط بحوزته ورقة مسجل فيها ملاحظات عن المعلومات الخاصة في جهازي الحاسوب، وبدأ باستجوابي حولها، ومن ثم أخلوا سبيلي في حوالي الساعة ٣:٠٠ مساء، على أن أعود في اليوم التالي لاستلام جهاز الحاسوب الخاص بي. توجهت صباح اليوم التالي الموافق ٢٤ فبراير ٢٠١١، إلى مقر الجهاز واستملت جهاز الحاسوب، وبعد تشغيله اتضح أن أفراد الأمن قد أنشأوا ملفاً خاصاً على سطح المكتب يحتوي على كافة المعلومات المسترجعة."

- بتاريخ ٠٦ مارس ٢٠١١، احتجزت الشرطة الفلسطينية في حوالي الساعة ٢:٣٠ مساءً، ستة شبان، كانوا يحملون الأعلام الفلسطينية، وذلك أثناء سيرهم بالقرب من مستشفى الشفاء، غرب مدينة غزة، وقامت بنقلهم إلى مقر المباحث العامة في مركز شرطة العباس. وخلال فترة احتجازهم، تعرض الشبان للتحقيق حول بياناتهم الشخصية، انتمائهم السياسي، هدفهم من التجمع، إضافة إلى أسباب عدم حصولهم على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية، وأُجبروا على التوقيع على تعهد يقضي بالتزامهم بالقانون، وإشعار وزارة الداخلية للمشاركة في تجمعات سلمية، ومن ثم أُفرج عنهم في حوالي الساعة ٨:٠٠ من مساء اليوم ذاته. وأفاد أحد المحتجزين المفرج عنهم،[٢١] لباحثة المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٢:٣٠ من مساءً، التقيت وخمسة من زملائي في مجموعة (٥ حزيران لإنهاء الانقسام) الناشطة على الموقع الاجتماعي (Facebook)، بالقرب من مستشفى الشفاء، بهدف توزيع العلم الفلسطيني على المؤسسات الرسمية، وبالفعل قمنا بتعليق علم فلسطين فوق سطح المستشفى. خرجنا من مستشفى الشفاء متوجهين نحو المجلس التشريعي الفلسطيني، وأثناء سيرنا بالقرب من المستشفى اعترضتنا سيارة شرطة، وطلب أحد أفرادها إبراز ترخيص من وزارة الداخلية لعملنا، فأجبناه بأن عملنا لا يحتاج للترخيص من قبل الداخلية، فطالبنا بنزع الأعلام الفلسطينية المعصوبة على رؤوسنا

٢١ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

وأيدينا، فرفضنا ذلك. قام عناصر الشرطة بنزع العصابات عن رؤوسنا وأيدينا بالقوة ومن ثم أجبرونا على مرافقتهم واقتادونا إلى قسم المباحث العامة في مركز شرطة العباس. وبعد ساعتين من الاحتجاز، أجرى ضباط المباحث تحقيقاً مع كل شخص منا على حده، تركز حول بياناتنا الشخصية، انتمائنا السياسي، هدفنا من التجمع، ومن المسؤول عنا، ومن ثم طلبوا منا مجتمعين التوقيع على تعهد يتضمن الالتزام بالقانون، الالتزام بالأخلاق الإسلامية والآداب العامة، الإبلاغ عن أي فعل يخل بالنظام العام، وعدم المشاركة في تجمعات غير مرخصة من قبل الداخلية، إلا أننا رفضنا ذلك فقاموا باحتجازنا مرة أخرى إلى أن تدخل عدد من الشخصيات، ووقعنا على تعهد ينص على (الالتزام بالقانون، وإشعار وزارة الداخلية للمشاركة في التجمعات) وجرى الإفراج عنا في حوالي الساعة ٨:٠٠ من مساء اليوم ذاته."

- بتاريخ ٠٧ مارس ٢٠١١، توجه حوالي عشرين شاباً إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الواقع في شارع الجلاء، وسط مدينة غزة في حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباحاً، حيث كان منعقداً التجمع الأسبوعي لأهالي الأسرى، وكان النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر متواجداً في التجمع. رفع الشبان الأعلام الفلسطينية ويافطات تطالب بإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، فقام أفراد الأمن المتواجدين في المكان باعتقال سبعة شبان منهم ونقلهم إلى مركز شرطة العباس، حيث جرى احتجازهم لدى جهاز المباحث العامة والتحقيق معهم. وقد تعرض المحتجزون خلال نقلهم واحتجازهم للاعتداء بالضرب والشتم والإهانة من قبل أفراد الأمن. وجرى الإفراج عن الشبان في حوالي الساعة ١:٣٠ من بعد ظهر اليوم ذاته، بعد إجبارهم على التوقيع على تعهد يقضي بالتزامهم بالقانون، وإشعار وزارة الداخلية للمشاركة في تجمعات سلمية.

- يوم (١٥ آذار)، شهد يوم ١٥ مارس ٢٠١١، تجمع آلاف المواطنين الفلسطينيين منذ ساعات الصباح، في ساحتي الجندي المجهول والكتيبة، غرب مدينة غزة، رافعين الأعلام الفلسطينية وشعارات مطالبة بإنهاء حالة الانقسام السياسي التي تشهدها السلطة الفلسطينية. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومشاهدات باحثيه العينية، وروايات شهود العيان، ففي حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً، انتشر عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، يحملون عصي خشبية وهراوات، بعضهم مسلح وآخرون يقودون دراجات نارية، بين المتظاهرين في ساحة الكتيبة، وشرعوا بهدم الخيام التي كان المعتصمون ونقابتا المحامين والصحفيين

قد أقاموها، والهجوم على المعتصمين وضربهم بواسطة العصي الخشبية والهراوات لتفريقهم من المكان. وعلى الفور، عززت الشرطة تواجدها في المكان وشرعت برفقة هؤلاء الأشخاص بملاحقة المتظاهرين في الشوارع الرئيسية والفرعية القريبة من المكان. كما قاموا بملاحقة الشابات المعتصمات وحجزهن في مكانين قريبين من الساحة والاعتداء عليهن بالضرب بواسطة الأيدي والأرجل والعصي والهراوات، وشتمهن بألفاظ نابية، مما أدى إلى إصابة عدد منهن برضوض في أنحاء متفرقة من الجسم. ووفقاً للمشاهدات العينية لباحثي المركز، فقد كان أفراد الشرطة والأشخاص المساندين، الذين كانوا يتنقلون على دراجات نارية وفي سيارات زجاجها معتم ولا تحمل لوحات تسجيل، يعتدون بالضرب المبرح على من يسيطرون عليه من المعتصمين الهاربين في الشوارع الفرعية بواسطة الأيدي والعصي الخشبية والهراوات. وقد عملت الشرطة على ملاحقة المصورين الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء المتواجدين في المكان والذين كانوا يعملون على تغطية الأحداث ومصادرة كاميراتهم. وقد تعرض عدد من الصحفيين للضرب المبرح، مما أدى إلى إصابتهم بكسور ورضوض، وعُرف من بينهم المصور الصحفي محمد البابا، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، وأصيب بكسور في يده اليسرى. كما أقامت الشرطة العديد من الحواجز في عدد من شوارع مدينة غزة، كانت تعمل من خلالها على تفتيش السيارات، وتفيد المعلومات الميدانية بأن الشرطة قد اعتقلت عدداً من الشبان خلال عودتهم إلى منازلهم. وفي ساعات المساء، أصدرت وزارة الداخلية في غزة بياناً صحفياً، جاء فيه: "إن المجموعات التي كانت موجودة في ساحة الكتيبة هي مجموعات غالبيتها من عناصر حركة فتح وخاصة الأجهزة الأمنية القديمة.... وحاولت استغلال أجواء التظاهر لإثارة الفوضى، وأخذت تطلق عبارات تحريضية ضد الحكومة، وقد تدخلت قوى الأمن لفض التدافع وإلزام العناصر الفتحاوية باحترام الأمن والقانون." إلا أن مشاهدات باحثي المركز العينية وروايات شهود العيان تؤكد على أن التجمع في ساحة الكتيبة كان تجمعاً سلمياً خالصاً، ولم يرفع المعتصمون فيه أية شعارات أو رايات فصائلية، ولم يتصدَ أي منهم للشرطة أو الأشخاص المساندين لهم خلال تفريقهم والاعتداء عليهم.

• بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١١، اعتصم مئات الطلاب والطالبات في الساحة الرئيسية داخل حرم جامعة الأزهر الواقعة غرب مدينة غزة، وهم يرفعون الأعلام الفلسطينية ويرددون شعارات تطالب بإنهاء حالة الإنقسام السياسي في السلطة الفلسطينية. وفي حوالي الساعة ١١:٥٠ من ظهر اليوم ذاته،

اقتحم عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، يحملون عصي خشبية وهراوات، البوابة الرئيسية للجامعة والمطلة على ساحة تجمع الطلبة، وشرعوا بالاعتداء على الطلبة بالضرب بشكل عشوائي، والتلفظ بحق الطلبة والطالبات بألفاظ نابية وشتائم مهينة. وقد أسفر اعتداء هؤلاء الأشخاص عن إصابة العشرات من الطلاب والطالبات بكدمات ورضوض، بعضهم أصيب بكسور في الأطراف.[٢٢] وبعد تفرق المعتصمين وخروج عدد كبير منهم خارج الحرم الجامعي، حضرت قوات كبيرة من الشرطة الفلسطينية إلى المكان، وكانوا يحملون الهراوات، وعملوا على إخلاء محيط الجامعة من الطلبة، واقتحموا حرم الجامعة وشرعوا بملاحقة أحد العاملين فيها. واستمر تواجد الشرطة داخل الحرم الجامعي حتى الساعة ٢:٤٥ مساءً. وفي السياق ذاته، قامت عناصر من الأجهزة الأمنية بمنع ثلاثة طواقم صحفية، كانت تتواجد في المكان، من العمل وتغطية الأحداث التي دارت في جامعة الأزهر أو خارجها، والطواقم الصحفية كانت تتبع لكل من: ١- قناة الجزيرة الإنجليزية الفضائية؛ ٢- قناة العربية الفضائية؛ و٣- وكالة رويترز العالمية للأنباء. جدير بالذكر أن رئيس جامعة الأزهر، د. عبد الخالق الفرا، كان قد تلقى عدة اتصالات بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١١، من قبل جهات أمنية طالبته بإغلاق جامعة الأزهر لمدة ثلاثة أيام دراسية. وذكر د. الفرا لباحث المركز بأنه تلقى اتصالات من قبل قسم عمليات الشرطة، قسم أمن الجامعات، وهما يتبعان للشرطة، وجهاز الأمن الداخلي، تطالبه بإغلاق الجامعة لثلاثة أيام دراسية، وتحمله المسئولية كرئيس جامعة عن أية تجمعات قد تنطلق من الجامعة، وما ينتج عنها من أحداث.

- وفي اليوم ذاته، اقتحم عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، وكانوا يحملون عصي وهراوات وبعضهم مسلح، وأفراد شرطة، في حوالي الساعة ١:٣٠ ظهراً، حرم جامعة القدس المفتوحة، الواقع في حي النصر، شمال غرب مدينة غزة، واعتدوا بالضرب المبرح على الطلبة والطالبات، ولاحقوهم داخل مباني الجامعة والقاعات الدراسية. وقد تكررت تلك الاعتداءات عليهم مراراً، وأدى ذلك إلى إصابة عدد كبير من الطلبة والطالبات برضوض وكسور في أنحاء الجسم والأطراف. وأفاد أحد الطلبة الضحايا،[٢٣] لباحث المركز، بما يلي:

"خرجت من الجامعة بعد اعتداء أشخاص بزي مدني علينا داخل حرم الجامعة، وأثناء سيري بالقرب من حلويات المزنر القريب من الجامعة توقف

---

٢٢ المركز يحتفظ بأسماء المصابين.

٢٣ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

بجانبي باص أبيض اللون وترجل منه عدد من الأشخاص وشرعوا بالاعتداء علي بالضرب ووضعوني داخل الباص. توقف الباص في شارع فرعي خلف مستشفى النصر للأطفال، وأنزلوني من الباص، وانهالوا عليّ بالضرب، وكان الضرب يتركز على الساقين والركبتين، ومن ثم وضعوني في الباص مرة أخرى، وأعادوني إلى مكان قريب من جامعة القدس المفتوحة. ... نُقلت إلى مستشفى العودة لتقلي العلاج في بلدة جباليا، شمال قطاع غزة، حيث تبين إصابتي بكسور في الركبة اليسرى وانتفاخ في الركبة الأخرى، وخضعت لعملية جراحية قام الأطباء خلالها بتركيب (مسامير بلاتين) في الركبة المكسورة."

- وفي اليوم ذاته، تجمع عدد من الشبان أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الواقع في شارع الجلاء، شمال مدينة غزة، في حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهراً، مطالبين بإنهاء الانقسام السياسي وبحقهم بالتجمع السلمي. على الفور حضرت إلى المكان سيارتان ترجل منها حوالي ٦ أشخاص مسلحين، بينهم اثنان بزي عسكري، وقاموا باعتقال ١٣ شاباً، بينهم فتيان، ونقلهم إلى مقر الأمن الداخلي في مجمع أنصار العسكري. خضع المعتقلون للتحقيق حول مشاركتهم في التجمعات المطالبة بإنهاء الانقسام، وأُجبروا على التوقيع على تعهدات تقضي بعدم مشاركتهم في أي تجمعات غير مرخصة من قبل الحكومة في غزة، ومن ثم جرى إخلاء سبيلهم في ساعات مساء اليوم ذاته. وذكر أحد المفرج عنهم لباحث المركز بأنه قد تعرض للضرب من قبل عناصر جهاز الأمن الداخلي والشبح لمدة تزيد عن الساعة خلال التحقيق معه.[٢٤]

- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١، فرقت عناصر من جهازي الشرطة والأمن الداخلي مسيرة سلمية شارك فيها عدد كبير من المواطنين في مخيم البريج، وسط قطاع غزة. وقد أطلقت عناصر الأمن النار في الهواء واستخدموا العصي والهراوات في الاعتداء على المشاركين في المسيرة بهدف تفريقهم. وفي ساعات فجر اليوم التالي الموافق ١٨ مارس ٢٠١١، اعتقلت عناصر من الأمن الداخلي عدداً من المواطنين الذين شاركوا في تلك المسيرة، بعد مداهمة منازلهم وتفتيشها. وأفاد أحد المعتقلين المفرج عنهم[٢٥] لباحث المركز بأنه قد تعرض للضرب المبرح من قبل المحققين خلال استجوابه حول مشاركته في المسيرة، وذلك في مقر جهاز الأمن الداخلي.

---

٢٤ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

٢٥ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

- بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١، حاول عدد من الشبان والشابات، في حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباحاً، التجمع بالقرب من جامعة الأزهر، غرب المدينة، وهم يرفعون شعارات تطالب بإنهاء الانقسام، للتوجه نحو ساحة الجندي المجهول، إلا أن الشرطة حضرت على الفور إلى المكان وعملت على فض التجمع. وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ ظهراً، تجمع عدد من الشبان والشابات مرة أخرى في ساحة الجندي المجهول وهم يهتفون بذات الشعارات، إلا أن أفراد الشرطة عملوا على تفريقهم مرة ثانية، واعتقلوا خمسة شبان منهم. وقد جرى الإفراج عنهم في وقت لاحق من اليوم التالي بعد إجبارهم على التوقيع على تعهد يقضي بعدم المشاركة في مسيرات غير مرخصة من قبل وزارة الداخلية.

- وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، تجمع حوالي مائة مواطن ومواطنة في مخيم الشاطئ، غرب مدينة غزة، وذلك في حوالي الساعة ٢:٠٠ من بعد الظهر، وكانوا يهتفون بشعارات من أجل إنهاء الانقسام، ويطالبون رئيس الحكومة في غزة السيد إسماعيل هنية، بحماية حرياتهم. وعندما شرع المجتمعون بالسير باتجاه منزل رئيس الوزراء، حضرت قوات كبيرة من الشرطة إلى المكان وشرع أفرادها بالاعتداء على المشاركين بالتجمع بالضرب المبرح باستخدام العصي والهراوات من أجل تفريقهم. كما قامت الشرطة باعتقال ٢٠ مشاركاً في التجمع، جرى الإفراج عنهم في وقت لاحق من اليوم ذاته.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١، انطلقت في حوالي الساعة ١١:٥٠ ظهراً، مسيرة بمناسبة يوم الأرض بعنوان "إحياء يوم الأرض والشعب يريد إنهاء الاحتلال والانقسام"، دعت إليها مجموعات شبابية من جامعة الأزهر بمدينة غزة. شارك في المسيرة نحو ٢٠٠٠ شخص وكانت تهدف إلى التوجه لساحة الجندي المجهول غرب مدينة غزة. وأثناء وصول المسيرة إلى مفترق الطيران في شارع جمال عبد الناصر، حضرت أعداد كبيرة من الشرطة وآخرون يرتدون زيا مدنيا بحوزتهم عصي وهراوات وقاموا بفض المسيرة والاعتداء على المشاركين فيها بالضرب، بمن فيهم صحفيين،[٢٦] واعتقلوا عدداً من المشاركين. وذكرت المواطنة كلارا وليد حسن العوض، ٢٢ عاماً، طالبة من غزة، لطاقم المركز، بأنها قد تعرضت للضرب والاعتقال والمعاملة السيئة على أيدي أفراد الأمن. وأكدت العوض أنها وصديقتيها سماح الريفي، ونهى أبو ظريفة كن يشاركن في

٢٦ لمزيد من المعلومات حول اعتداء أفراد الأمن على الصحفيين خلال تغطيتهم للمسيرة السلمية التي خرجت إحياء لذكرى يوم الأرض، راجع الجزء الأول: الحق في حرية الرأي والتعبير، ص (٢٠).

المسيرة السلمية عندما هاجمهن نحو عشرين شرطي بعضهم يرتدون زياً مدنيا ومسلحين بالعصي والهراوات، وقاموا بسحبهن إلى مطعم بجانب السرايا، ونزعوا العلم الفلسطيني على رقبتها وصادروا هاتفها النقال وقام احدهم بنزع سماعة الأذن منها وحاول كسرها، ومن ثم انهالوا عليهن بالضرب بالعصي والهراوات. وأضافت العوض أن أفراد الأمن نقلوها مع صديقتها أبو ظريفة إلى مقر أنصار غرب مدينة غزة وقاموا بالتحقيق معهما ووجهوا لهما ألفاظا نابية واعتدوا عليهما بالضرب. وتابعت العوض بأن نحو خمس فتيات أخريات كن في غرفة الحجز، وهن: جيهان السرساوي؛ شادية الغول؛ مروة المصري؛ أسمهان خليفة؛ وسماح الريفي. وفي إفادة بعضهن للمركز أكدن تعرضهن للضرب خلال فترة احتجازهن، حيث أفرج عنهن في ساعات المساء.[٢٧]

٢٧ المركز يحتفظ بإفادات الشابات المحتجزات المفرج عنهن إثر مشاركتهن في مسيرة إحياء ذكرى يوم الأرض.

انتهاكات أخرى للحق في التجمع السلمي

- بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١، تلقى المنسق العام للمبادرة المحلية لنشطاء المقاومة الشعبية، في بلدة بيت حانون، صابر الزعانين، في حوالي الساعة ٦:٢٠ مساءً، اتصالاً هاتفياً من قبل مدير المباحث العامة في البلدة، أبلغه فيه عن منع إقامة المسيرة السلمية المناهضة لفرض منطقة عازلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلا بعد الحصول على تصريح مسبق من قبل وزارة الداخلية في غزة. وذكر صابر الزعانين لباحث المركز، بأن المبادرة المحلية تنظم أسبوعياً مسيرة سلمية يشارك فيها نشطاء أجانب وناشطو المبادرة إلى جانب المواطنين، للاحتجاج على فرض قوات الاحتلال منطقة عازلة محددة بـ (٣٠٠) متر داخل أراضي المواطنين في البلدة، وأنه اعتاد، وبناء على تنسيق مسبق مع مدير المباحث في بلدة بيت حانون، على إرسال رسالة نصية (sms) إلى مدير المباحث قبل يومين من تنظيم المسيرة، إلا أنه قد تفاجأ بمنع إقامة الفعالية إلا بعد الحصول على تصريح مسبق من وزارة الداخلية في مدينة غزة. وأضاف الزعانين بأن المسيرات السلمية المناهضة لإقامة المنطقة العازلة قد توقفت لمدة تقارب ثلاثة أشهر، ومن ثم استؤنفت إثر اجتماعه مع مسؤولين في وزارة الداخلية في غزة، بعد التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية في العاصمة المصرية، القاهرة، في شهر مايو ٢٠١١.

- بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١١، تلقى المحامي كارم نشوان، مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، اتصالاً هاتفياً من شخص عرف عن نفسه بأنه من المباحث العامة، طالب فيه نشوان بالحضور إلى مقر المباحث العامة في مجمع أنصار العسكري، غرب مدينة غزة للحوار حول إشعار تقدم به نشوان لوزارة الداخلية من أجل تنظيم مسيرة سلمية لإحياء عيد العمال الذي يناسب الأول من مايو/ أيار من كل عام. توجه نشوان إلى مقر المباحث العامة بناء على الاتصال الهاتفي وقام أحد ضباط الجهاز بمقابلته. وأفاد نشوان لباحث المركز، حول المقابلة، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٢:٣٠ من بعد ظهر اليوم المذكور، توجهت إلى مقر المباحث العامة وقام أحد الضباط بمقابلتي وتوجيه الأسئلة حول الفعالية موضوع الإشعار والجهات المشاركة فيها، وأبلغني الضابط بأن لديهم معلومات أمنية حول مشاركة جهات ستستغل الفعالية لنشر الفوضى والإخلال بالنظام والأمن، وأن مدير المباحث العامة سيبلغني الآن بموقف الحكومة الرسمي اتجاه تنظيم الفعالية. حضر مدير المباحث العامة، وكرر معلوماتهم الأمنية،

وأبلغني بأن الحكومة قررت رفض تنظيم هذه الفعالية، فأبلغته بأن هذا القرار غير قانوني وأن القانون ينص فقط على توجيه إشعار للمحافظ أو مدير الشرطة، فأجابني بأن هذا هو موقف الحكومة وبإمكاني مراجعة وزارة الداخلية أو رئاسة الحكومة، ومن ثم غادرت مقر المباحث."

- بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١١، فضت الشرطة الفلسطينية تجمعاً سلمياً عفوياً لعشرات المواطنين احتفاءً بأجواء المصالحة الفلسطينية في ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، واعتقلت عدداً منهم. ففي حوالي الساعة ٨:٠٠ من مساء اليوم المذكور تجمع عدد من المواطنين، من بينهم نساء، في ساحة الجندي المجهول، وبشكل عفوي، تأييداً لجهود المصالحة التي أعلن عنها في العاصمة المصرية (القاهرة) مساء اليوم ذاته، بين حركتي فتح وحماس. وفي حوالي الساعة ٨:٣٠ مساءً، أي بعد حوالي نصف الساعة، حضرت ٤ سيارات شرطة إلى المكان، وعلى الفور ترجل منها عدد كبير من أفراد الشرطة، بعضهم بزي مدني، وشرعوا بالاعتداء بالضرب المبرح، وشتم وإهانة، وملاحقة المشاركين في التجمع. كما قام أفراد الشرطة باعتقال ٥ مشاركين، كان من بينهم جمال عوني فروانة، الناشط في الدفاع عن حقوق المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والذي تعرض للضرب المبرح، وطلال أبو ظريفة، القيادي في الجبهة الديمقراطية، واقتادوهم إلى مقر المباحث العامة في مجمع أنصار العسكري، غرب المدينة. أُحتجز المشاركون في إحدى غرف المقر مدة نصف ساعة تقريباً، قبل أن يأتي أحد ضباط المباحث ويبلغهم بإخلاء سبيلهم، دون إخضاع أي منهم للتحقيق أو المقابلة. وأفاد المواطن جمال فروانة لباحث المركز، بما يلي:

"... تواجدت في ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، إلى جانب عدد من النشطاء الشبان وآخرين من المؤسسات الأهلية، وكان تجمعنا بشكل عفوي احتفاءً بأجواء المصالحة التي جرت في العاصمة المصرية، القاهرة، بين حركتي فتح وحماس. وخلال مغادرتنا ساحة الجندي في مسيرة تهتف للمصالحة، اعترضنا جيب تابع للمباحث العامة وترجل منه ٦ أفراد بزي مدني، إضافة إلى آخرين حضروا إلى المكان بواسطة الدراجات النارية، وشرعوا بالاعتداء بالضرب مستخدمين العصي والهراوات لتفريق المشاركين في المسيرة. وقد تعرضت للضرب على منطقة الظهر والأرجل من قبل عدة أفراد من المباحث، ومن ثم اقتادوني إلى الجيب إضافة إلى أربعة مشاركين آخرين، وتوجهوا بنا إلى مقر المباحث العامة في مجمع أنصار العسكري. احتجزنا أفراد المباحث لمدة ساعة إلا ربع في غرفة

ضيقة، ومن ثم حضر أحد الضباط وأمرنا بمغادرة المكان على الفور."

- بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١١، استدعى جهاز المباحث العامة في مدينة غزة المحامي كارم نشوان، مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين لمقر الجهاز في مجمع «أنصار» العسكري، حيث أبلغه أحد ضباط المباحث برفض وزارة الداخلية منحهم ترخيص لعقد تجمع سلمي بالقرب من مقر الأمم المتحدة في المدينة بتاريخ ٠١ مايو ٢٠١١. وكان جهاز المباحث العامة قد استدعى أيضاً في اليوم ذاته ثلاثة موظفين في المركز، وهم كل من: نضال غبن، فايز العمري وعبد الرازق حرارة، إضافة إلى اثنين آخرين من نشطاء الدفاع عن حقوق العمال. وذكر نشوان لطاقم المركز بأن الضابط قد أبلغه بأن الشرطة ستتواجد في المكان لفض أي تجمع «غير مرخص.» وأضاف نشوان للمركز بأن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين وبالتعاون مع نشطاء نقابيين ومدافعين عن حقوق العمال كانوا قد خاطبوا وزارة الداخلية في غزة لإشعارها بتنظيم تجمع سلمي أمام مقر منظمة الأمم المتحدة لتسليم القائمين عليها رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالبه بالعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ورفع الحصار عن قطاع غزة.

- بتاريخ ٠١ مايو ٢٠١١، أقدم جهاز المباحث العامة في مدينة خان يونس على فض تجمع سلمي بمناسبة عيد العمال العالمي عُقد في ساعات الصباح بالقرب من مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم خان يونس. فقد حضر عدد من أفراد جهاز المباحث العامة إلى مكان التجمع وأمروا كلاً من جمال خليفة وإسماعيل النمس، وهما عضوان في الاتحاد العام لعمال فلسطين بمحافظة خان يونس، بفض التجمع والحضور إلى مقر المباحث في المدينة. توجه خليفة والنمس إلى مقر جهاز المباحث العامة وقابلا مدير الجهاز الذي أبلغهما بقرار منع تنظيم أي تجمع سلمي دون الحصول على ترخيص مسبق من قبل وزارة الداخلية، ومن ثم غادرا المقر.

- بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١١، منع جهازا الشرطة الفلسطينية والمباحث العامة في مدينة غزة اجتماعاً عاماً لمنتسبي الأجهزة الأمنية (تعيينات ٢٠٠٥) لمطالبة الحكومة في رام الله بحقوقهم الوظيفية والمالية، وشرعت بملاحقة المجتمعين وفض تجمعهم. وأفاد المواطن رامي حسن أبو كرش، وهو أحد منتسبي تعيينات ٢٠٠٥، لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح اليوم المذكور انتشرت عناصر الشرطة الفلسطينية والمباحث العامة بالقرب من متنزه بلدية غزة، الواقع في شارع عمر المختار، وسط المدينة، وشرعت بفض المجتمعين والوافدين للمشاركة في مسيرة سلمية كان قد دعا إليها منتسبو الأجهزة الأمنية (تعيينات ٢٠٠٥) والتي كان من المفترض أن تنطلق باتجاه ساحة الجندي المجهول، غرب المدينة، لمطالبة الحكومة في رام الله بحقوقهم الوظيفية والمالية. وقد اقتادتني عناصر الشرطة في سيارتهم حتى ساحة الجندي وطلبوا مني إقناع المجتمعين بمغادرة المكان وفض تجمعهم إلا إنني رفضت ذلك، فشرعوا بتفريق المجتمعين وملاحقتهم في الشوارع الفرعية. لجأت مجموعة من الشبان إلى مقر كتلة فتح البرلمانية الواقع في شارع الشهداء، غرب المدينة، وأحاطت الشرطة المقر، حتى توصلنا إلى اتفاق يقضي بمغادرة الشبان المقر دون اعتراضهم من قبل الشرطة، وهو ما تم بالفعل. علماً بأننا قد قدمنا إشعاراً بتنظيم المسيرة وفق القانون للشرطة، إلا إنني قد تلقيت اتصالَيْن هاتفيَّين بتاريخ ١٨ مايو ٢٠١١، أحدهما من قبل عمليات الشرطة والآخر من قبل شخص عرف عن نفسه بأنه من جهاز الأمن الداخلي، أبلغوني فيهما بقرار رفض منحنا ترخيص لتنظيم المسيرة دون إبداء أية أسباب."

- بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١١، منع جهازا الشرطة الفلسطينية والأمن الداخلي عقد اجتماع عام في ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، دعى له ائتلاف شباب ١٥ آذار لتأييد دور جمهورية مصر العربية في المصالحة الفلسطينية. ووفقاً لإفادة أحد منظمي الاجتماع[٢٨] لباحث المركز، ففي حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم السبت الموافق ٢٣ يوليو، حضرت سيارتان تابعتان للشرطة إلى ساحة الجندي المجهول، وكان يتواجد في الساحة ما يقارب من ٢٥ شخصاً للمشاركة في الاجتماع المقرر في الساعة ٥:٠٠ مساءً. وفي حوالي الساعة ٤:٠٠ حضرت عناصر من جهاز الأمن الداخلي إلى المكان وأبلغوا الصحفيين المتواجدين بأن التجمع قد أُلغي لعدم حصول منظميه على ترخيص، علماً بأن منظمي الاجتماع قد أرسلوا إشعاراً للشرطة وفق القانون. وعلى إثر ذلك غادر الحضور المكان تحسباً لأي احتكاك مع أفراد الأمن الذين تواجدوا في المكان.

٢٨ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

منع تجمعات خاصة لا تتطلب الإشعار وفق قانون الاجتماعات العامة

واصلت الحكومة في غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير منع عقد اجتماعات خاصة، كالندوات، حفلات، أو مؤتمرات، كان من المقرر أن تعقد في أماكن مغلقة، أو تجمعات يقل عدد المشاركين فيها عن ٥٠ شخصاً، رغم أنها لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي نص عليها القانون، والتي يتوجب على منظميها تقديم إشعار للمحافظ أو مدير الشرطة، وليس الحصول على ترخيص أصلاً، فقد نصت المادة (١) من قانون الاجتماعات العامة على أن: "الاجتماع العام: كل اجتماع دعي إليه خمسون شخصاً على الأقل في مكان عام مكشوف ويشمل ذلك الساحات العامة والميادين، الملاعب، والمتنزهات وما شابه ذلك." وقد أكد القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، في المادة (٢٦) بند ٥ على: "عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون."[٢٩]

- بتاريخ ٠٥ ديسمبر ٢٠١٠، تجمع حوالي ٣٠ شاباً وشابة في حوالي الساعة ١١:٠٠ صباحاً، بالقرب من مقر منتدى شارك الشبابي، الواقع في شارع الشهداء غرب مدينة غزة، للاحتجاج على قرار إغلاق المنتدى الصادر عن النائب العام في غزة.[٣٠] على الفور، حضرت سيارة شرطة إلى المكان وعمل أفرادها على تفريق المجتمعين بادعاء عدم الحصول على ترخيص مسبق لعقد الاجتماع، ومصادرة اليافطات والشعارات التي كانوا يحملونها. توجه اثنان من المجتمعين نيابة عن زملائهم إلى مقر النيابة العامة لمقابلة النائب العام إلا أن أفراداً من الشرطة قاموا بمنعهما من التوجه لمقر النيابة العامة. وخلال تفرق المجتمعين في المنطقة وتوجه عدد منهم إلى مقر رابطة مشجعي النادي الأهلي القريب، حضرت سيارتا شرطة إلى مقر الرابطة واقتحم أفرادها المقر وقاموا باعتقال الشبان المتواجدين فيه ممن شاركوا في التجمع، كما اعتقلت الشرطة عدداً آخر من الشبان الذين كانوا يسيرون في الشوارع القريبة، وبحسب المعلومات التي حصل عليها المركز فقد

---

٢٩ خلال إعداد التقرير، منع جهاز الأمن الداخلي في مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، عقد لقائي معايدة بمناسبة عيد الفطر كان من المفترض أن تقيمهما حركة فتح في قاعتي (Happy City) و(Royal Palace) للمناسبات، بتاريخ ٠١ سبتمبر ٢٠١١.

٣٠ أصدر النائب العام في غزة المستشار محمد عابد قراراً في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠ يقضي بإغلاق مقر منتدى شارك الشبابي بمدينة غزة، ونفذته الأجهزة الأمنية (قوة مشتركة من الشرطة الفلسطينية، المباحث العامة، والأمن الداخلي) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠. ولمزيد من المعلومات حول موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمذكرة القانونية حول إغلاق مقر منتدى شارك الشبابي التي أرسلها إلى رئيس الوزراء في غزة، راجع البيان الصحفي الصادر عن المركز بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠، مرجع رقم (٢٠١٠/١١٣).

بلغ عدد المعتقلين ١٦ شاباً،[٣١] أفرج عنهم في ساعات مساء اليوم ذاته، باستثناء ثلاثة منهم ظلوا رهن الاعتقال، أفرج عن اثنين منهم بتاريخ ٧ ديسمبر، وجرى الإفراج عن الأخير بتاريخ ٩ ديسمبر. وقد منع أفراد الشرطة طاقم قناة الجزيرة الإنجليزية الفضائية المتواجد داخل مقر الرابطة من العمل وصادروا منه معداته وطالبوا أفراد الطاقم بمرافقتهم إلى مقر قيادة الشرطة القريب، حيث استمر احتجازهم حتى الساعة ٣:١٥ من مساء اليوم ذاته، والطاقم مكون من: المراسلة الصحفية نيكول جونستون، المصور الصحفي ماهر أبو طوقة، المنتج سامي زيارة، ومساعد المصور رامي مسعود. وأفاد أحد المعتقلين المفرج عنهم لباحث المركز:

"... نُقلنا بواسطة سيارة شرطة إلى مقر المباحث العامة الواقع في مقر قيادة الشرطة (الجوازات) وأُجبرنا على الوقوف في الشمس، ومن ثم قاموا بتفتيشنا ومصادرة بطاقاتنا الشخصية وأجهزتنا النقالة، ومن ثم خضع كلٌ منا على حدة للتحقيق بينما كان الآخرون ينتظرون في الشمس. خضعت للتحقيق حول التجمع السلمي الذي شاركت فيه، وعن علاقتي بمنتدى شارك الشبابي، وعن معلوماتي الشخصية، ومن ثم أعادوني لأقف في الشمس مرة أخرى... خضعت للتحقيق مرة ثانية، وقد قام أحد أفراد المباحث بعرض الصور المحفوظة في هاتفي النقال وسألني عن السيدة التي احتفظ بصورها، فأجبته بأنها زوجتي، وبعد انتهاء التحقيق، أجبروني على التوقيع على تعهد ينص على عدم المشاركة في أي فعاليات لمنتدى شارك الشبابي وعدم الاختلاط مع أي فتاة لا تربطني بها علاقة شرعية، وفي حال المخالفة، دفع مبلغ ٥٠٠٠ شيكل، ومن ثم أخلوا سبيلي في حوالي الساعة ٣:١٥ مساءً."

- بتاريخ ٠٤ يناير ٢٠١١، أبلغ مدير دائرة الجمعيات في مديرية داخلية رفح، يوسف الغوطي، عضو مجلس إدارة جمعية الديمقراطية والقانون، الصحفي محمد مصطفى الجمل، بقرار منع تنظيم ندوة كان من المقرر أن تعقدها الجمعية في اليوم التالي الموافق ٠٥ يناير ٢٠١١، بادعاء عدم حصولها على الترخيص من قبل وزارة الداخلية. وكانت جمعية الديمقراطية والقانون، ومقرها مدينة رفح، تنوي عقد ندوة تحت عنوان: «مرور عامين على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة»، يشارك فيها كل من:١- د. أحمد يوسف، المستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء في غزة؛ ٢- أ. حمدي شقورة، نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون البرامج؛ ٣- الصحفي فتحي صباح، مراسل صحيفة

٣١ المركز يحتفظ بأسماء الشبان المعتقلين.

الحياة اللندنية؛ و٤- د. صلاح أبو ختلة، أحد قيادات حركة فتح في محافظة رفح، وذلك في قاعة نادي خدمات رفح.

- بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، تجمع عشرة شبان وشابات في حوالي الساعة ٢:٠٠ مساءً، في ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، للتعبير عن تضامنهم مع المظاهرات الشعبية في جمهورية مصر العربية، وذلك بعد تواصلهم عبر الموقع الاجتماعي (Facebook). على الفور حضرت إلى المكان عدة سيارات تابعة للشرطة وترجل منها أفراد بزي مدني وشرطة نسائية وقاموا باعتقال المجتمعين. والمعتقلون هم كل من: ١) نازك طلال أبو رحمة، ٢٢ عاماً، وهي صحفية تعمل مراسلة لصالح "الجزيرة توك"؛ ٢) سكاب ذو الفقار سويرجو، ١٧ عاماً، طالبة في جامعة الأزهر؛ ٣) رزان حمدي المدهون، ٢٣ عاماً؛ ٤) عبير سليم أيوب، ٢٣ عاماً، مترجمة؛ ٥) أسماء عوض الغول، ٢٨ عاماً، صحفية حرة؛ ٦) إباء رزق البرعي، ٢١ عاماً، طالبة في جامعة الأزهر؛ ٧) رامي مراد، ٢٧ عاماً، وهو صحفي يعمل لصالح إذاعة صوت الشعب المحلية؛ ٨) محمد الزعيم، ٢٣ عاماً. وقد جرى نقلهم جميعاً إلى المقر العام للشرطة "الجوازات"، حيث خضع المحتجزون للتحقيق حول الدعوة للاعتصام التضامني والتي وُجهت للمواطنين عبر موقع (Facebook) ومشاركتهم في تجمعات غير مرخصة من قبل الشرطة، إضافة إلى معلومات شخصية خاصة بهم. وتعرضت أسماء الغول خلال التحقيق معها للضرب على الوجه من قبل إحدى أفراد الشرطة النسائية، وسحبها من شعرها يميناً ويساراً داخل غرفة التحقيق. وقد جرى الإفراج عن جميع المعتقلين في أوقات متفاوتة من مساء اليوم ذاته، بعد تصويرهم وكل منهم يحمل ورقة مكتوب عليها اسمه، واجبارهم على التوقيع على تعهد ينص على الالتزام بالقانون وعدم المشاركة في أية تجمعات غير مرخصة. وذكرت المواطنة المدهون للمركز بأنها كانت قد توجهت برفقة نازك أبو رحمة لمحافظة غزة لتقديم اشعار للتجمع السلمي بتاريخ ٣١ يناير في ساحة الجندي المجهول، إلا أن موظفي المحافظة طالبوهما بالتوجه إلى غرفة العمليات التابعة للشرطة، وبالفعل توجهت المدهون وأبو رحمة للشرطة وقدمتا إشعاراً للتجمع، حيث جرى تجويلهما في وقت لاحق إلى المباحث العامة حيث خضعتا للتحقيق حول سبب الاجتماع ودور موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) في عقد الاجتماعات العامة. وقبل بدء التجمع التقت المدهون وأبو رحمة مع الناطق الإعلامي لوزارة الداخلية م. إيهاب الغصين في مكتب د. صلاح البردويل، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، والذي بدوره أبلغهما بأن الشرطة لن تتدخل في اجتماعهم السلمي.

- بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١، منعت الشرطة الفلسطينية في مدينة غزة عقد مؤتمر نظمه "ائتلاف شباب ١٥ آذار" بالتعاون مع مركز التخطيط الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعنوان: "الحراك الشعبي والمصالحة الفلسطينية" الذي كان من المقرر عقده في قاعة مركز رشاد الشوا الثقافي. ففي حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح اليوم المذكور توجه عشرات من الشبان والشابات إلى مركز رشاد الشوا الثقافي الواقع غرب المدينة للمشاركة في مؤتمر "الحراك الشبابي والمصالحة الفلسطينية"، إلا أنهم تفاجأوا بانتشار عدد كبير من أفراد الشرطة الفلسطينية والمباحث العامة بزي مدني، وعناصر من الشرطة النسائية، في محيط ومدخل المركز. ومنع أفراد الشرطة المشاركين من الوصول إلى المركز، وشرعوا بتفريق المجتمعين في محيطه باستخدام العصي والهراوات، واعتدوا بالضرب على أحد الشبان خلال محاولته تصوير تفريق الشرطة لهم باستخدام كاميرا هاتفه النقال، ونقلوه إلى مركز شرطة العباس القريب. كما اعتقل أفراد الشرطة ٥ شبان آخرين ونقلوهم إلى مركز العباس. وقد خضع المعتقلون للتحقيق من قبل الشرطة حول فعاليات المؤتمر والجهة المنظمة، ومن ثم أُخلي سبيلهم بعد إجبارهم على التوقيع على تعهد يقضي بـ "الالتزام بالقانون والأخلاق والحضور إلى مركز الشرطة فور استدعائهم."

- بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١١، قام جهاز المباحث العامة في مدينة غزة بإلغاء إفطار جماعي كان قد دعا له إتحاد اللجان العمالية المستقلة في مطعم "جاليري الاتحاد"، غرب المدينة، لنشطاء نقابيين في المدينة. وذكر جمال أبو القمصان، أحد مالكي المطعم، لطاقم المركز، بأنه تلقى استدعاءً عبر الهاتف ظهر اليوم ذاته، من أحد ضباط المباحث العامة. وأضاف أبو القمصان بأنه قد توجه إلى مقر المباحث العامة في مقر الجوازات غرب المدينة وقابل الضابط الذي أبلغه بقرار إلغاء الإفطار الجماعي.

- بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١١، اعتقل جهاز المباحث العامة في مدينة غزة عدداً من الشبان الذين شاركوا في وقفة احتجاجية ضد ما يرتكبه النظام السوري بحق اللاجئين الفلسطينيين والشعب السوري، نُظمت في ميدان فلسطين، غرب مدينة غزة، وشارك فيها حوالي ٢٠ شاباً من شباب ائتلاف ١٥ آذار لإنهاء الانقسام. كما تعرض عدد آخر من الشبان للاعتداء بالضرب المبرح من قبل عناصر الجهاز خلال تفريقهم في المكان. وقد اعتقل جهاز المباحث العامة

أيضاً الصحفي فتحي محمود طبيل، ٥٧ عاماً، ويعمل مراسلاً صحفياً لصالح وكالة (وفا) للأنباء، أثناء تواجده في المكان لتغطية الوقفة الاحتجاجية.[٣٢] وقد استمر احتجازه حتى مساء اليوم التالي الموافق ١٧ أغسطس ٢٠١١، بعد أن خضع للتحقيق حول طبيعة عمله وتواجده في المكان، وتوقيعه على تعهد يقضي بعدم المشاركة في فعاليات غير مرخصة، ودفع غرامة (٢٠٠٠ شيكل) في حال مخالفته للتعهد. وأفاد أحد المحتجزين المفرج عنهم،[٣٣] لباحث المركز، بما يلي:

"خضعت للتحقيق فور وصولي إلى مقر جهاز المباحث العامة في مجمع أنصار العسكري في حوالي الساعة ١١:٠٠ مساءً، وقد استمر التحقيق مدة ساعتين، كان أحد عناصر الأمن يعتدي علي بالضرب المبرح على الوجه، وباستخدام السوط على اليدين، إضافة إلى الضرب بأسلوب (الفلكة) خلال التحقيق. وكان يطالبني بالرد على المحقق خلال تعرضي للضرب، إلى أن أخلوا سبيلي في حوالي الساعة ١:٠٠ من بعد منتصف الليل، بعد أن وقعت على تعهد يقضي بالتزامي بالقانون وعدم المشاركة في مسيرات غير مرخصة، ودفع مبلغ (٣٠٠٠ شيكل) في حال عدم الالتزام."

- بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١١، منع جهاز المباحث العامة إفطاراً جماعياً بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم لمتطوعي منتدى شارك الشبابي كان من المقرر إقامته في مطعم حيفا، على شاطئ البحر، جنوب مدينة غزة. ففي حوالي الساعة ١٢:٠٠ من ظهر اليوم المذكور، تلقى المواطن مرعي بشير، ٢٥ عاماً، وهو أحد متطوعي منتدى شارك الشبابي، اتصالاً هاتفياً من مدير جهاز المباحث العامة في مدينة الزهراء، جنوب مدينة غزة، ويدعى عرفات أبو جياب، أبلغه فيه بوجود قرار يقضي بإلغاء إفطار جماعي كان يعمل بشير على التنسيق لإقامته لنشطاء المنتدى في اليوم ذاته في مطعم حيفا، على شاطئ بحر غزة، جنوبي المدينة. كما تلقت إدارة مطعم حيفا صباح اليوم ذاته أيضاً اتصالاً هاتفياً من قبل المباحث العامة أبلغت خلاله بقرار منع المطعم من استقبال المشاركين في الإفطار الجماعي مساءً.

---

٣٢ لمزيد من المعلومات حول الاعتداء الذي يتعرض له الصحفي طبيل، راجع الجزء الأول: الحق في حرية الرأي والتعبير، ص (١٢).

٣٣ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

ثانياً: أبرز انتهاكات الحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية

شهدت الضفة الغربية إجراءات مشددة مماثلة لتلك التي فرضتها الحكومة في غزة، وكان أبرزها تقديم طلب حصول على رخصة من قبل منظمي الاجتماعات العامة خلافاً للقانون الذي ينص على إشعار الشرطة أو المحافظ. ورغم تراجع تنظيم الاجتماعات العامة في مدن وقرى الضفة الغربية لأسباب تتعلق بالإجراءات المسبقة التي تتخذها أجهزة الأمن ومن أبرزها أعمال الاعتقال، أو بإجراءات قمع التجمعات السلمية وتعريض حياة المواطنين للخطر، إلا أن الأجهزة الأمنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير عملت على منع عقد الاجتماعات العامة القليلة التي نُظمت في الضفة الغربية وفرقتها بالقوة، وكان أخطرها على الإطلاق استخدام الأسلحة النارية في تفريق مسيرة لحزب التحرير. وكانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ ٠٥ فبراير ٢٠١١، اعتقل جهاز الشرطة الفلسطينية في مدينة رام الله أحد المشاركين في تجمع سلمي عُقد في دوار المنارة، وسط المدينة تضامناً مع ثورة الشعب المصري، ويدعى سمير فخري حجازي، من سكان مدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية، ويعمل في الجهاز المركزي للإحصاء. خضع حجازي للتحقيق حول مشاركته في التجمع ووُجهت له تهم تمزيق صورة للرئيس محمود عباس، قبل أن يُنقل إلى مقر جهاز المخابرات العامة الواقع في حي البالوع في المدينة، ويخضع لذات التحقيق. وقد أُخلي سبيل حجازي في اليوم التالي الموافق ٠٦ فبراير ٢٠١١. وأفاد سمير حجازي لباحث المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ٤:٠٠ من مساء اليوم المذكور، شاركت في تجمع سلمي على دوار المنارة تضامناً مع ثورة الشعب المصري، شارك فيه أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقيادات فصائل فلسطينية، إضافة إلى نشطاء في مؤسسات المجتمع المدني. وقرب انتهاء التجمع، حضر إلى دوار المنارة حوالي ٥٠ شخصاً يرددون هتافات مؤيدة للرئيس محمود عباس، واقترب مني شخص بزي مدني، وأشار نحوي، فحضر عدة أشخاص باتجاهي وقاموا بسحبي من بين المجموعة التي كنت أقف معها، وانهالوا عليّ بالضرب المبرح، دون أي سبب أو حتى يتلفظوا بأي كلمة، ومن ثم اقتادوني إلى مركز الشرطة القريب من المكان. تسلمني عدد من أفراد الشرطة الذين كانوا يقفون قرب مدخل المركز واقتادوني إلى الطابق العلوي، حيث أدخلوني إلى

إحدى الغرف وكان يتواجد فيها شخص يرتدي زياً عسكرياً. وجه لي هذا الشخص تهمة تمزيق صورة الرئيس محمود عباس، فأنكرت هذه التهمة لأنني لم أشاهد أية صورة للرئيس خلال التجمع، فبدأ بالتحقيق معي حول معلوماتي الشخصية، وسبب مشاركتي في المسيرة، وتواجدي في مدينة رام الله. بعد انتهاء التحقيق قاموا بنقلي على قسم المباحث العامة، حيث خضعت للتحقيق في ذات الموضوع ووُجهت لي ذات التهمة التي أنكرتها مجدداً، وفي حوالي الساعة ٨:٣٠ مساءً قاموا بمصادرة جهاز الهاتف النقال الخاص بي وشرع أحدهم بتفتيش ذاكرته وسؤالي عن عدد من الأسماء المخزنة. وفي حوالي الساعة ١:٤٠ من فجر اليوم التالي الموافق ٠٦ فبراير ٢٠١١، اقتادوني إلى مقر الخدمات الطبية العسكرية في بلدة بيتونيا المجاورة، حيث خضعت لكشف طبي، ومن ثم نقلوني إلى مقر جهاز المخابرات العامة في حي البالوع بمدينة البيرة، حيث خضعت للتحقيق حول مشاركتي في التجمع السلمي، وسبب تواجدي في مدينة رام الله، ووجهوا لي أيضاً تهمة تمزيق صورة الرئيس، إضافة إلى التحقيق معي حول أسماء مخزنة في هاتفي، ومن ثم نقلوني إلى زنزانة صغيرة في الطابق الأرضي، بقيت محتجزاً فيها حتى الساعة ٢:٠٠ من مساء اليوم التالي الموافق ٠٦ فبراير ٢٠١١."

- بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١، نشر جهازا الشرطة الفلسطينية والأمن الوطني عدداً كبيراً من عناصرهما في ميدان باب الزاوية، في البلدة القديمة، بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، لمنع عشرات المشاركين في مسيرة سلمية في الذكرى الـ ٦٣ للنكبة الفلسطينية، من التقدم باتجاه المنطقة المصنفة (ب) والتي تخضع لسيطرة قوات الاحتلال في المحافظة. شرعت عناصر الأمن بمنع المشاركين في المسيرة من مواصلة طريقهم وعملت على فض اجتماعهم بالقوة، وقد تعرض عدد من المواطنين للضرب، فيما تعرض الصحفي والباحث الميداني في مؤسسة الحق، هشام شرباتي، لمصادرة كاميراته ومنعه من مواصله عمله في المكان. كما صادر أفراد الأمن الهاتف النقال الخاص بباحثة مؤسسة «بيتسيلم» مركز المعلومات الإسرائيلي لمعلومات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، منال نعمان الجعبري، إثر تصويرها اعتداء أحد أفراد الشرطة بالضرب على إحدى طالبات المدارس.[٣٤] ووفق إفادات شهود العيان فقد اعتدى أفراد الأمن بالضرب بواسطة الهراوات على عدد من المشاركين ممن حاولوا الوصول إلى

٣٤ لمزيد من المعلومات حول الاعتداء الذي تعرض له الباحثين الشرباتي والجعبري، راجع الجزء الأول: الحق في حرية الرأي والتعبير، ص (٣٦).

المنطقة (ب)، ووجهوا لهم الألفاظ النابية والشتائم.

- بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١١، فضت الشرطة الفلسطينية، ترافقها الشرطة النسائية، اعتصاماً لأهالي المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، شارك فيه عدد من أعضاء المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس، وكان منعقداً في منطقة دوار الشهداء، وسط مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، بادعاء عدم الحصول على تصريح مسبق. كما عمل أفراد الشرطة على مصادرة الهاتف النقال من الصحفية ابتهال جمال منصور، ٢٤ عاماً، وهي تعمل لصالح مركز رصد الشرق الأوسط، ومنسقة إعلامية لمكتب النواب عن الكتلة ذاتها، وذلك بعد تدخل النواب لمنع مصادرة الكاميرا التي بحوزتها.[٣٥] وخلال فض الاعتصام، تعرضت النائب منى منصور وابنتها الصحفية ابتهال منصور للدفع من قبل عناصر الشرطة النسائية رغم علمهن المسبق بهوية النائب منصور.

- بتاريخ ٠٢ يوليو ٢٠١١، فرضت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية قيوداً على مسيرات حزب التحرير الإسلامي خلال إحيائه "الذكرى التسعون لهدم الخلافة الإسلامية"، وجرى الاعتداء بالضرب واعتقال وتوقيف العشرات من نشطاء وأنصار الحزب على يد أفراد الأمن في كل من مدن الخليل، طولكرم، نابلس و رام الله.

ففي مدينة الخليل، أصيب أكثر من عشرين مواطناً جراء تعرضهم للضرب المبرح من قبل رجال الأمن، فضلا عن إصابة البعض الآخر بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع خلال تفريق مسيرة سلمية نظمها أنصار حزب التحرير في ساعات مساء اليوم المذكور أعلاه. ووفقا لشهود العيان والضحايا، فإنه عقب الانتهاء من صلاة العصر، خرج المئات من أنصار الحزب في مسيرة سلمية من مسجد الشيخ علي البكاء باتجاه ميدان باب الزاوية والشوارع المحيطة به في المدينة، حيث حوصرت المسيرة من قبل قوات كبيرة من جهاز الشرطة تساندها قوات من الأمن الوطني ومنعت إكمال مسيرها. ودون سابق إنذار أو تحذير، شرعت تلك القوات بتفريق المسيرة السلمية بواسطة العصي الخشبية والبلاستيكية واللكمات بالأيدي والأرجل للمشاركين في المسيرة. وقام أفراد الأمن

٣٥ لمزيد من المعلومات حول الاعتداء على الصحفية ابتهال منصور، راجع الجزء الأول: الحق في حرية الرأي والتعبير، ص (٣٧).

بإلقاء قنابل غاز مسيل للدموع تجاه المشاركين مباشرة، ولاحقوهم في الأزقة والشوارع وداخل المجمعات التجارية واعتدوا على بعضهم بالضرب. اشتبك بعض المتظاهرين مع أفراد الشرطة بالأيدي، فاعتقلت منهم العشرات. وقد أسفرت تلك الاشتباكات عن إصابة ٢٠ شخصاً [٣٦] بجراح من قبل المتظاهرين وغيرهم من المارة بالشوارع وأصحاب المحال التجارية، من بينهم كبار في السن وأطفال، جميعهم أصيبوا بجروح نازفة ورضوض وكدمات وخدوش. وقد نقلوا بواسطة سيارات الهلال الأحمر إلى مستشفى الخليل ومراكز الإسعاف الأخرى.

وفي مدينة نابلس، انطلقت مسيرة كبيرة عقب صلاة العصر أيضاً، من المسجد الكبير في البلدة القديمة باتجاه وسط المدينة، حمل فيها المشاركون الرايات السوداء وكانوا يهتفون بشعارات تندد بالأنظمة العربية. وعلى بعد نحو ٥٠ متراً من المسجد المذكور، شرع عدد من الأشخاص يرتدون لباسا مدنيا، تواجدوا بين المشاركين، بسحب بعضهم إلى الشوارع والأزقة والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، فيما وقف شخصان آخران أمام المسيرة مباشرة وأطلقا النار في الهواء بواسطة مسدسين كان يحملانهما. أدى ذلك إلى ارتباك في المكان وفوضى في صفوف المشاركين في المسيرة، انسحب على أثرها عدد كبير من المشاركين، فيما واصل بعضهم التقدم، فما كان من المسلحين سوى إطلاق النار على أرجل المتقدمين، حيث أصيب ستة من المتظاهرين بجراح، نقلوا على إثرها إلى المستشفى. وفي أعقاب تفرق المسيرة، شنت أجهزة الأمن اعتقالات في صفوف أنصار حزب التحرير الإسلامي طالت (١٥) شخصاً.

وفي مدينة طولكرم، انطلقت في الوقت ذاته مسيرة من مسجد عثمان بن عفان باتجاه ميدان جمال عبد الناصر، وشرع خلالها أحدهم بإلقاء كلمة الحزب، حيث هاجمه أربعة أفراد من الشرطة المدنية وطالبوه بالتوقف عن إلقاء الكلمة واشتبكوا مع رفاقه في المكان. بعد ذلك انهى الحزب فعاليته وانفضت المسيرة، فيما قامت أجهزة الأمن بدفع تعزيزات للمكان وشرعت بحملة اعتقالات طالت عددا من أنصار الحزب.

وفي مدينة رام الله، نصبت الأجهزة الأمنية منذ الساعة ٨:٣٠ من صباح اليوم المذكور الحواجز على كافة مداخل المدينة، وقامت عناصرها بتفتيش الهويات

---

٣٦ المركز يحتفظ بأسماء المصابين.

والسيارات واعتقال المشتبه بانتمائه لحزب التحرير ومنعه من دخول المدينة للمشاركة في مسيرة الحزب. وفي حوالي الساعة ٢:٣٠ مساءً، تجمع نحو ١٠٠ من أنصار حزب التحرير قرب دورا عرابي جنوب مدينة رام الله، ورددوا الهتافات ورفعوا رايات الحزب، فحاصرتهم قوات كبيرة من الأمن والشرطة ومنعت دخولهم وسط المدينة. ومن ثم شرع رجال الأمن بتفريق التظاهرة عبر إطلاق الرصاص في الهواء، والاعتداء عليهم بالضرب باللكمات والأرجل، حيث أصيب العشرات من المتظاهرين بالكدمات والرضوض. وفي ذات السياق، منعت أجهزة الأمن بالقوة مسيرة الحزب المقرر لها وسط مدينة رام الله، على دوار المنارة، وجرى اعتقال نحو ١٧٠ شخص من أنصار الحزب الذين تمكنوا من دخول المدينة.

- بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١١، اعتقل جهاز الأمن الوقائي بمدينة نابلس المواطن حامد الكتوت، وهو أحد أشقاء أحد المعتقلين السياسيين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلال مشاركته في اعتصام لذوي المعتقلين السياسيين في منطقة دوار الشهداء، وسط مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. ووفق ما ذكره باحث المركز في المدينة، والذي كان يعمل على تغطية الاعتصام، فإن ستة مسلحين بزي مدني، عرفوا عن أنفسهم بأنهم من جهاز الأمن الوقائي قد اعترضوا المواطن الكتوت خلال مشاركته الاعتصام واقتادوه معهم في سيارة شرطة إلى مقر جهاز الأمن الوقائي، حيث لا يزال معتقلاً حتى الآن.[٣٧]

٣٧ آخر تحديث للاعتداء كان بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١١.

خلاصة وتوصيات

شهدت الفترة قيد البحث من ١ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى ٣١ أغسطس ٢٠١١، استمراراً في ارتكاب انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي بحق المواطنين الفلسطينيين. وتعزى الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات إلى استمرار حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتداعياتها بعد الحسم العسكري الذي نفذته حركة حماس في القطاع في يونيو ٢٠٠٧، وتعزيز دور ونفوذ الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة كل في منطقة سيطرته، وقد تخللت تلك الفترة أيام قليلة شهدت أجواء ايجابية وتراجع في الانتهاكات في أعقاب توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة بتاريخ ٠٤ مايو ٢٠١١، إلا أن تلك الأجواء سرعان ما تراجعت مع المماطلة في استكمال إجراءات تلك المصالحة.

وعلى ضوء ما جاء في هذا التقرير، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يضع التوصيات التالية والدعوات التي يرى أنها عوامل أساسية تعمل على دعم حقوق المواطنين في ممارسة حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي:

١. يطالب الحكومتين في غزة ورام الله باتخاذ إجراءات جدية وحقيقية يكون من شأنها وضع حد للانتهاكات المتزايدة على حقوق الإنسان والحريات العامة، خاصة انتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، والاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام.
٢. الركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ يرحب بتوقيع اتفاق المصالحة في شهر مايو ٢٠١١، إلا أنه يستهجن وبشدة التأخير والمماطلة في تنفيذ الاتفاق. ويطالب المركز بالتطبيق الفوري للاتفاق والشروع في إجراءات عملية من شأنها إنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطينية واحترام حقوق الإنسان، خاصة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي.
٣. يدعو إلى إعادة النظر في التشريعات التي تنظم الحق في حرية التعبير والحريات الصحفية ومواءمتها مع المعايير الدولية ذات العلاقة ومع القانون الأساسي الفلسطيني. ويشير على نحو خاص إلى: أ- قانون المطبوعات والنشر للعام ١٩٩٥، والصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بمرسوم رئاسي قبل إنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وعلى المجلس التشريعي إعادة النظر في هذا القانون، إما من أجل إعادة إصداره أو تعديله أو إلغائه، لما يتضمنه من قيود على حرية التعبير والحريات الإعلامية؛ ب- المرسوم الرئاسي بشأن

تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض رقم (٣) للعام ١٩٩٨، والذي شكل مضمونه مسًا خطيراً بالحق في حرية الرأي والتعبير، لما يفرضه من قيود تقلص- إلى أقصى درجة - من الحيز المتاح للمواطنين لممارسة حقهم في الرأي.

٤. يطالب بإلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، التي أصدرها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بصفته وزيراً للداخلية، بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٠٠، لما تتضمنه من تناقض واضح مع قانون الاجتماعات العامة، وتقوض الحقوق الواردة فيه والمكفولة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني، والمعايير الدولية ذات العلاقة.

٥. يدعو إلى العمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات لأهمية تحقيق التوازن بين واجبات المواطنين وحقوقهم، وتنظيم الحقوق الفردية والجماعية، وللتأكد من أن جميع الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المكلفة بإنفاذ القانون هي إجراءات قانونية وضمن الحدود التي يكفلها وينظمها القانون.

٦. يطالب النيابة العامة الفلسطينية بالتحقيق في كافة الانتهاكات التي طالت المواطنين والصحفيين وتقديم المتورطين للمحاكمة، كما يجب العمل على دعم استقلالية النيابة العامة في تحقيقاتها وعدم التدخل في شئونها.

٧. يدعو إلى تفعيل الجهود المتعلقة بحماية وسائل الإعلام والصحفيين، من خلال إعادة بناء جسم نقابي يدافع عن مصالحهم، ويطالب على نحو خاص بإجراء انتخابات داخلية في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، لتوحيد الجسم النقابي والرقي بأداء الصحفيين والرسالة المهنية.

٨. يدعو إلى تعزيز العلاقة بين منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والصحفيين عامة، والتأكيد على أهمية أن توفر هذه المنظمات حاضنة للدفاع عن الحق في حرية الرأي والتعبير بشكل عام، وعن الحريات الصحفية والإعلامية بشكل خاص.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب

تم نشر هذا الاصدار بمساعدة من الاتحاد الاوروبي، ويتحمل المركز الفلسطيني لحقوق الانسان وحده المسئولية عن محتويات الاصدار، الذي لايمكن بأي حالة من الاحوال ان ينظر اليه على انه يعكس وجهات نظر الاتحاد الاوروبي

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
(م.خ غير ربحية)

المقر الرئيسي:
29 شارع عمر المختار،
بجوار فندق الأمل، غزة، ص.ب 1328
تلفاكس:776 2824 8 972+

فرع خانيونس:
شارع الأمل، متفرع من شارع جمال
عبد الناصر، بجوار كلية التربية
تلفاكس:025 2061 8 972+

فرع الشمال:
عمارة عز الدين، الشارع العام،
مدخل معسكر جباليا الشمالي
(بالقرب من محطة أبو قمر للبترول)
تلفاكس:2456336 - 2456335 8 972+

فرع الضفة الغربية:
رام الله: البيرة، شارع نابلس،
خلف مؤسسة النقد الفلسطينية
تلفاكس:697 2406 2 972+

www.pchrgaza.org
pchr@pchrgaza.org
http://twitter.com/#!/pchrgaza
http://www.facebook.com/pchrgaza